القضية الفلسطينية من مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٧ إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣م.

د. رياض محمد أحمد الصفواني

مركز الدراسات والبحوث اليمني – صنعاء

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/٧
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٩/٣٠

الملخص

يهدف البحث إلى إبراز أهم معالم تطور القضية الفلسطينية منذ انعقاد مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٧، الذي أسس لفكرة الدولة الحاجزة التي تفصل مشرق العالم العربي عن مغربه وحتى اتفاق أوسلو ١٩٩٣م، الذي انبثقت عنه سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٧م كان دعماً لمقررات المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧م) في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، يفصل مشرق العالم العربي عن مغربه ويحول دون توحيده خشية الإضرار بالمصالح الغربية، والتأكيد على أن حل القضية الفلسطينية وفق ثوابتها الثلاثة المتمثلة في: ١. تحرير كافة الأراضي الفلسطينية. ٢. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ٣. حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. هو مفتاح السلام والاستقرار والنهوض للشعب الفلسطيني ولسائر شعوب المنطقة العربية والإسلامية، وهو السبيل الوحيد إلى تحسن العلاقات العربية الغربية وتطورها، وأن اتفاق أوسلو ٩٣م كان أقرب إلى التنازل عن ثوابت القضية الفلسطينية إلى الحد الذي اختزلها في سلطة ذاتية فلسطينية محدودة المساحة ومسلوبة القرار والسيادة.

The Palestinian case from the 1907 Campbell-Bannerman Conference to the 1993 Oslo Accords.

Dr. Riyad Muhammad A. Al-Safwani
Yemeni Center for Studies and Research - Sana'a

Abstract

The research aims to highlight the most important features of the development of the Palestinian issue since the Campbell-Bannerman Conference in 1907, which established the idea of a buffer state separating the east of the Arab world from its west, until the Oslo Accords of 1993 AD, from which the Palestinian self-governing authority emerged over parts of the West Bank and the Gaza Strip.

The research reached a number of results, most notably: The Campbell-Bannerman Conference of 1907 AD was in support of the decisions of the First Zionist Conference (Basel 1897 AD) to establish a

national homeland for the Jews in Palestine, separating the East of the Arab world from its West and preventing its unification for fear of harming Western interests, and emphasizing that Solving the Palestinian issue in accordance with its three principles: 1 - The liberation of all Palestinian lands 2 - The right of the Palestinian people to self-determination 3 - Their right to establish their independent state with Jerusalem as its capital, is the key to peace, stability and advancement for the Palestinian people and for all the peoples of the Arab and Islamic region, and it is the only way to improve Arab relations. The West and its development, and that the Oslo Agreement of 1993 AD was closer to giving up the constants of the Palestinian issue to the extent that it was reduced to a Palestinian autonomous authority that was limited in area and deprived of decision-making and sovereignty.

المقدمة

تملكتني منذ مدة طويلة الرغبة في القراءة التخصصية والمعمقة بعض الشيء عن القضية الفلسطينية، وذلك لجملة من البواعث والمبررات، أولها: أن القضية الفلسطينية – بداهةً – ركن أساسي من أركان تاريخنا العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، ثانياً: لكونها تتصل بهويتنا وتراثنا وثقافتنا القومية، ثالثاً: أنه بمقدار اهتمامنا بالقضية الفلسطينية والعمل الجاد في سبيلها ينبني حاضرنا وتصاغ ملامح مستقبلنا وطبيعة علاقتنا مع مختلف الأمم في هذا الموقع الحيوي والاستراتيجي من العالم، الذي تتكالب عليه الأطماع الاستعمارية منذ عهود موغلة في القِدم، وفي القلب منها الأطماع الصهيونية، رابعاً: أن المعلومات التي طالعتنا بها كتب تاريخ العرب الحديث والمعاصر عن القضية الفلسطينية تتسم بالعموم والقليل منها مبتسر، خامساً: لم أجد في ما وقفت عليه من كتب ودراسات، دراسة تاريخية يمنية عن القضية الفلسطينية، باستثناء رسالة ماستر للباحثة بدُور السنباني بعنوان" موقف اليمن من القضية الفلسطينية ١٩١٨ – ١٩٦٢م"، أي في فترة حكم المملكة المتوكلية اليمنية.

مما تقدم تكمن أهمية ومبررات موضوع البحث، بصيغة عنوانه الحالي، الذي تبلور بعد مطالعة فهارس ومحتويات الكتب والدراسات والأدبيات التي تناولت القضية الفلسطينية من جوانب مختلفة، فقد وجدتُ الكثير من تلك الكتب يحمل مسمى القضية الفلسطينية، وأخرى الصراع العربي الإسرائيلي، لمؤلفين عرب وأجانب يغلب على العديد منها الصبغة السياسية والقانونية والأيديولوجية، تتضمن محتوياتها تفصيلات كثيرة ومتشعبة، وبعضها مكرر، مثل: كتاب "قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي" للمؤلف حسن الجلبي، وكتاب "جهاد شعب

فلسطين خلال نصف قرن" للمؤلف صالح أبو بصير، وكتاب "ستون عاماً على الحركة القومية الفلسطينية" لـ إميل توما، وآخر بعنوان "التحدي الصهيوني أضواء على إسرائيل" لـ جاك دوماك، على أن الأهم في تلك الكتب هو كتاب "تاريخ فلسطين الحديث" لمؤلفه عبدالوهاب الكيالي، الذي يقدم سرداً تفصيلياً لتاريخ فلسطين منذ وعد بلفور ١٩١٧حتى ما بعد قيام دولة الكيان الصهيوني ١٩٤٨بقليل.

ومن ثم فإن البحث يرصد بشيء من الإيجاز والتركيز اعتماداً على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي معالم تطور القضية الفلسطينية، وتأثيراتها المحلية والإقليمية والدولية، منذ انعقاد مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٥ – ١٩٠٧م، والذي يمثل حجر الأساس للمشروع اليهودي الصهيوني والمشروع الغربي الاستعماري المتحالف معه في البلاد العربية، وحتى اتفاق أوسلو ١٩٩٣، الذي تمخضت عنه سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية على أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

– القضية الفلسطينية قبل انعقاد مؤتمر كامبل بنرمان.

تتعدد المعاني والدلالات التي ينطوي عليها مفهوم القضية الفلسطينية، فالمصطلح يشير إلى المشكلة الجوهرية والأولى عند العرب والمسلمين، وهي الاحتلال اليهودي الصهيوني لفلسطين([1])، والتي بدأ التحضير السياسي لها منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٩٧م، بدعوة الصحفي اليهودي النمساوي "تيودور هرتزل" ت١٩٠٤م، يهود العالم لتدشين الحركة الصهيونية، كحركة سياسية أيديولوجية، تستهدف إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، والهجرة إليها، باعتبارها أرض الميعاد وفق المعتقدات اليهودية([2]).

والأساس الأول للحركة الصهيونية هو القول بأن اليهود يشكلون أمة قائمة بذاتها، وهو ادعاء لا يستقيم أمام حقائق التاريخ، لكونه يفتقر لشروط وعناصر الأمة، وفي مقدمتها العِرق والأصل الواحد([3])، فاليهودية ديانة وليست قومية.

ومن هذا المنطلق تعد الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري، وهو ما يفسر عند البعض ردود الفعل ضد العنصرية الصهيونية في أوساط المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها، عملت المنظمة الصهيونية على استغلالها للترويج لمظلومية اليهود تحت مسمى معاداة السامية، وهي الفكرة التي نشأت على إثر اضطهاد السلطات القيصرية في روسيا لليهود عام ١٨٨١م، وأدت إلى هجرة أعداد كثيرة من يهود روسيا وشرقي أوروبا إلى غرب أوروبا وأمريكا وقلة منها هاجرت إلى فلسطين كما سيرد. على أنها – أي الفكرة – تمظهرت بشكل أوسع في فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٨ – ١٩٣٩م، وتحديداً في أعقاب المذابح التي تعرض لها اليهود في ألمانيا النازية، لكن ثمة تفسير آخر يرجع السبب في ظهور العداء للسامية إلى

الاستغلال الذي مارسه أثرياء اليهود للسكان الذين يعيشون في أوساطهم، مما راكَم في نفوس الجماهير ردود فعل ضد اليهود، استغلته الآلاف من التجار اليهود للترويج للعداء للسامية، بهدف تبرير هجرتهم إلى فلسطين(٤).

ترتكز القضية الفلسطينية على ثوابت ثلاثة أساسية، أكدت عليها المواثيق الدولية للجمعية العامة للأمم المتحدة والجامعة العربية، هي حق الشعب الفلسطيني في تحرير كامل أرضه، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كما مرّت القضية الفلسطينية بمحطات وأطوار عديدة، تمثلت في: وعد بلفور ١٩١٧م، وقرار التقسيم ١٩٤٧م، وحروب ١٩٤٨م ، ١٩٦٧، ١٩٧٣م، ثم كامب ديفيد ١٩٧٨م، وصولاً إلى محطة أوسلو ٩٣م، كآخر محطة في بحثنا، وليست الأخيرة في محطات الصراع العربي الصهيوني.

ولأن فلسطين آنذاك كانت ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، ويتعين الحصول على موافقة السلطات العثمانية على المشروع الصهيوني في فلسطين بأي ثمن، فقد كتب هرتزل رسالة في ٢٥ أغسطس ١٨٩٦م إلى السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩م)، أي قبل عام من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول قال فيها: "ترغب جماعتنا في عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه استرليني، يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود المستعمرون في فلسطين إلى جلالتك. تبلغ هذه الضريبة التي تضمنها جماعتنا مئة ألف جنيه استرليني سنوياً، ويتعلق هذا النمو التدريجي في الضريبة على هجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين ... مقابل ذلك تهب جلالتك الامتيازات التالية: الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي ليس فقط تكون غير محددة، بل أيضاً تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة"(٥).

والواضح أن الرسالة تعكس معرفة هرتزل للأزمة المالية الخانقة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، لأسباب عديدة، في مقدمتها الاضطرابات المندلعة في العديد من ولاياتها، وخاصة في البلقان، وحروبها مع روسيا للسيطرة على المضائق العثمانية، ومحاولة إيجاد موطئ قدم لها في شرق اوروبا وشبه جزيرة القرم(٦).

وحينما لم يجد هرتزل الاستجابة من السلطان عبدالحميد، قدم مقترحاً آخر، حاول فيه تقزيم الفكرة من استعمار فلسطين كلها أو معظمها إلى الموافقة على منح مدينة عكا لليهود، ليقيموا عليها مستوطنتهم، وعمل على الاتصال بالدول الكبرى للتوسط لدى السلطان، فكانت ألمانيا أول من ساند الفكرة، تلتها بريطانيا وإيطاليا والنمسا وروسيا، وقال إن "كل ما نطلبه من الحكومة العثمانية هو امتياز باستعمار سنجق عكا، ومقابل هذا نتعهد بأن ندفع للخزينة العثمانية جزية سنوية قدرها مائة ألف ليرة تركية"(٧). غير أن ذلك المقترح قد رفض أيضاً.

وإذا كانت القضية الفلسطينية قد بدأ تدشينها رسمياً في المؤتمر الصهيوني الأول، من خلال فكرة الوطن القومي اليهودي، إلا أن جذورها ضاربة في القدم وممتدة حتى اليوم، إذ ترجع أصولها إلى القرن الثالث عشر ق.م وفق بعض الدارسين، وذلك عندما تمكن "يوشع بن نون" أحد اتباع موسى عليه السلام بعد وفاة الأخير من دخول فلسطين (أرض كنعان) من الجنوب والشرق قادماً من سيناء المصرية(٨).

كما أن لها أساساً في بعض نصوص العهد القديم المحرفة، فقد ورد في سِفر العدد: "وكلم الرب موسى في عربات موآب على أردن أريحا قائلاً: "كلم بني إسرائيل، وقل لهم إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم وتمحون جميع تصاويرهم، وتبيدون كل أصنامهم المسبوكة، وتخربون جميع مرتفعاتهم. تملكون الأرض وتسكنون فيها، لأني قد أعطيتكم الأرض لكي تملكوها"(٩).

وبقدر ما يوقفنا هذا النص وغيره من النصوص المماثلة على الجذور الدينية والتاريخية للقضية الفلسطينية، فهي توفر القاعدة النظرية للسياسات التي تمارسها الدولة اليهودية الصهيونية ضد العرب الفلسطينيين.*

واستناداً على تلك المزاعم، تدرجت القضية الفلسطينية من الفكرة المجردة إلى التطبيق العملي، سواء بأيدي اليهودية الصهيونية أو المسيحية الصهيونية أو المتصهينة، فتعرضت فلسطين للغزوات الصليبية (١٠٩٩م)، وبقيت تحت الاحتلال الصليبي نحو ٨٨ عاماً حتى حررها صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧م.

وفي بدايات القرن السابع عشر دعا حاخام يهودي من مدينة أزمير التركية يدعى "شباتاي زيفي" يهود العالم إلى إقامة الوطن القومي في فلسطين، وتصدت له السلطات العثمانية.

وحينما غزا "نابليون بونابرت" الشرق بحملته الفرنسية الشهيرة عام ١٧٩٨/ ٩٩م دعا في منشور له يهود البلاد العربية إلى العودة إلى فلسطين، لكن دعوته أخفقت(١٠).

ومن ثم بقيت تلك الدعوات محاولات غير فاعلة، مرهونة بظروف زمنها وبمصالح الداعين لها، حتى نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، وما تمخض عنها من مشروعات عملية لتوطين اليهود في فلسطين، بدءاً بمشروع هنري كامبل بنرمان، وذلك على النحو الذي سيتبين في ثنايا البحث .

- المبحث الأول: من مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٧ إلى وعد بلفور ١٩١٧م.

يُنسب المؤتمر إلى هنري كامبل بنرمان Henry Campbell Bennerman رئيس الوزراء البريطاني (١٩٠٥ – ١٩٠٨). انعقد المؤتمر بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين، وذلك بهدف إيجاد آلية تحافظ على مكاسب الدول الاستعمارية لأطول فترة ممكنة. ضم المؤتمر مندوبين من كلٍ من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا، ألقى فيه "كامبل" كلمة قال فيها: "إن الامبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر ثم تنحل رويداً رويداً ثم تزول والتاريخ مليئ بمثل هذه التطورات... فهل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار الأوروبي وانهياره أو تأخر مصيره؟ وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفذت مواردها وشاخت مصالحها، بينما لايزال العالم الآخر في صرح شبابه، يتطلع إلى المزيد من العلم، والتنظيم والرفاهية. هذه مهمتكم أيها السادة، وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا"(١١).

تمخض عن المؤتمر وثيقة سرية سميت وثيقة كامبل نسبة إلى كامبل بنرمان، توصل فيه المجتمعون إلى نتيجة مفادها "أن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب، والممر الطبيعي للقارتين الآسيوية والأفريقية، وملتقى طرق العالم، وأيضاً مهد الأديان والحضارات. والإشكالية في هذا الشريان أنه يعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد، تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان"(١٢). وقد حضر المؤتمر بالإضافة إلى المندوبين من الدول الأوروبية شخصيات أكاديمية مثل البروفيسور لوي مادلين مؤلف كتاب "نشوء وزوال إمبراطورية نابليون" والبروفيسور جيمس مؤلف كتاب "زوال الإمبراطورية الرومانية" وغيرهما.

وفي ما يلي أهم التوصيات الواردة في نص الوثيقة:

– الإبقاء على شعوب المنطقة العربية في حالة تفكك وتأخر، وذلك لضمان سيادة الحضارة الغربية وطول أمدها، ولأجل هذا الغرض، يتعين تقسيم دول العالم إلى مجموعات ثلاث:

١– دول الحضارة الغربية المسيحية وتضم دول أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا.

٢– دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ولا يوجد تصادم حضاري معها ولا تشكل تهديداً عليها وهي دول امريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها.

٣– دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية، ويوجد تصادم حضاري معها، وتشكل تهديداً لتفوقها. وهي الدول العربية والإسلامية، والواجب تجاه هذه الدول حرمانها من الدعم المادي، واكتساب العلوم والمعارف التقنية، ومحاربة أي توجه من هذه الدول لاكتساب العلوم التقنية، ومحاربة أي توجه وحدوي فيها. ولتحقيق ذلك، دعا المؤتمِرون إلى إقامة دولة في فلسطين، تكون حاجز بشري، يفصل مشرق العالم العربي عن مغربه، و"هي دولة إسرائيل"(١٣).

انبثقت عن المؤتمر نتائج، صبّت في بوتقة المصالح الاستعمارية الغربية في البلاد العربية، وكان من أهم الأسس العملية لذلك المؤتمر هو وعد بلفور الشهير. ففي ٢ نوفمبر ١٩١٧م كتب وزير الخارجية البريطاني "آرثر بلفور" رسالة، إلى رجل الأعمال والسياسي اليهودي البريطاني "روتشيلد Rochield"، جاء فيها :

"عزيزي اللورد روتشيلد يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرّته. إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى. وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم اتحاد الهيئات الصهيونية علماً بهذا التصريح"([١٤]).

صدر هذا الوعد في ظل ظروف دولية بالغة الحساسية والخطورة، فقد شهدت أوروبا والعالم في تلك الأثناء وقائع حرب ضَروس، استمرت من عام ١٩١٤م إلى ١٩١٨م، شملت عملياتها العسكرية بلاد المشرق العربي، وانعكست تأثيراتها السياسية على الطابع الحقوقي والتاريخي والثقافي للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، في صورة احتلال يهودي "صهيوني"، ومحاولات لمحو الهوية والثقافة العربية، وانعكست تلك التأثيرات على حاضر العرب ومستقبلهم، في ظل حالة الضعف والانقسام التي غلبت على الواقع العربي والإسلامي، وعلى السلطة المركزية العثمانية، التي انضوت تحت لواء ما سمي بـ معسكر الوسط: المانيا والنمسا وإيطاليا، في مواجهة معسكر الوفاق، المكون من بريطانيا وفرنسا وروسيا وانضمت إليهم لاحقاً (١٩١٧) الولايات المتحدة الأمريكية([١٥]). تلك الدول الطامعة في ممتلكات الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، فيما عرف بالمسألة الشرقية([١٦]).

كان وعد بلفور في صالح المشروع اليهودي الصهيوني لاحتلال فلسطين، كخطوة أساسية على طريق تحقيق مشروع "إسرائيل الكبرى" الذي يمتد من النيل إلى الفرات، وفق مخططاتهم، المرتكزة على إيمانهم بالعودة إلى أرض الميعاد، بعد حقب طويلة من التشرد والشتات.

ولتنفيذ ذلك المشروع، كان لابد من اتخاذ خطوات ملموسة على أرض الواقع، تمثلت تلك الخطوات بالهجرات اليهودية الفردية ثم الجماعية، التي جرى الإعداد لها وتنفيذها على نحو رسمي، كترجمة لمقررات المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧م. بل بدأت تلك الخطوات في وقت مبكر نسبياً، أي منذ مطلع ثمانينيات القرن ١٩م، وربما قبل ذلك، وإن كانت تلك الهجرات قد تمت على نحو ضيّق، وبصور متخفية، استغلالاً لبعض الوقائع، وأولها واقعة اغتيال القيصر

الروسي "اسكندر الأكبر"، وضلوع عناصر من اليهود الروس في حادثة مقتله، وما نتج عنها من أعمال تنكيل وملاحقات، طالت العديد من اليهود، وأفضت إلى إعطاء مشروعية من قبل الدول الأوروبية للمنظمة الصهيونية، لتبنّي إجراءات نقلهم والعديد من يهود شرق أوروبا إلى فلسطين، والعمل على توطينهم فيها، وخلق الظروف الملائمة للقيام بنشاطاتهم صوب وضع لبنات مشروع الدولة الصهيونية، وإعداد كل ما يلزم للقيام بالمهمة من قِبَل المؤسسات اليهودية المعنية، كـ الشركة اليهودية، والجمعية الصهيونية وغيرها(١٧)، عوضاً عن قيام رأس المال اليهودي بالاستثمار في قطاع العقار الفلسطيني، وشراء مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٠ – ١٩٤٨ مارست السياسة البريطانية ضغوطات كبيرة على ملاك الأراضي الفلسطينيين، لانتزاعها منهم وتسليمها للمهاجرين اليهود، وذلك ما عبر عنه مزارع فلسطيني من مدينة طولكرم قائلاً: "إنني أبيع أرضي وممتلكاتي لأن الحكومة[البريطانية] تكرهني على دفع ضرائب وأعشار في وقت لا أملك فيه الوسائل الضرورية لإعالة نفسي وأسرتي، وفي مثل هذه الظروف أكون مضطراً للجوء إلى شخص غني يقدم لي قرضاً أتعهد برده مقروناً بفائدة مالية مقدارها ٥٠% بعد شهر واحد أو اثنين، وهنا أضطر إلى تجديد الصك مرة تلو المرة، مضاعفاً بذلك قيمة الدين الأصلية، الأمر الذي يضطرني إلى بيع أرضي حتى أسدد ما يُستحق عليّ من ديون لم أتسلم في الحقيقة إلا جزءاً ضئيلاً منها "(١٨).

تزامن مع عمليات هجرة اليهود الغربيين من الطائفة الاشكنازية هجرات فردية أولية من يهود البلاد العربية ببواعث دينية كما هو معروف عنهم، ومنهم – على سبيل المثال – اليهود اليمنيين، الذين بلغ إجمالي هجرتهم منذ عام ١٨٨١ – ١٩٥٠م نحو ٦٧٢٤٨ مهاجراً، وذلك استناداً إلى أحد نصوص العهد القديم، مخاطباً إبراهيم عليه السلام بقوله: "اسكن أنت وزوجك الأرض المقدسة، لك ولنسلك أعطي هذه الأرض"(١٩)، على الرغم من أن كلمة "نسلك" تشتمل على نسل إبراهيم من ولديه إسماعيل وهو الابن الأكبر، الذي ينسب إليه العرب بطوائفهم مسلمين ومسيحيين

ثم إسحاق وإليه يُنسب اليهود(٢٠)، لكن اليهود اتساقاً مع طبيعتهم العنصرية وعادتهم في لي عنق التفسير النصي (التاريخي) يعمدون إلى اختزال المعنى فيهم دون سواهم، وذلك إذا ما افترضنا – مجرد افتراض – سلامة هذا النص من الدس والبتر والتحريف، وهو الحاصل لدى أحبار اليهود.

وقد تمت هجرات اليهود العرب بالتنسيق مع منظمات صهيونية دولية، وذلك بهدف زيادة أعداد اليهود في فلسطين، لتشمل كل الطوائف اليهودية غربية وشرقية، ليصبحوا أكثرية طاغية، يتسنى من خلالها طرد العرب سكان البلاد الأصليين منها، فيغدو ذلك أمراً واقعاً، تحقيقاً لشعار: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وعندما لاحظت السلطات العثمانية ازدياد عدد المهاجرين اليهود

إلى فلسطين، وما رافق ذلك من توسع في شراء الأراضي، والشروع في تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية، كإنشاء المدارس والمحاكم اليهودية، بالإضافة إلى التوسع في بناء المستوطنات، خشِيت الحكومة العثمانية من أن يؤدي ذلك إلى نشوء مشكلة قومية جديدة، تضاف إلى مشاكل مماثلة في أنحاء مختلفة من الدولة العثمانية، وذلك على غرار مشاكلها مع القوميات الإسلامية في البلقان، ومن ثم زيادة تدخل القوى الأوروبية في الشؤون الداخلية العثمانية، أصدر السلطان عبدالحميد فرمانين (١٨٨٨ و ١٨٩٢م): نص كل منهما على منع هجرة اليهود الجماعية، وتحديد مدة إقامة الحجاج اليهود بثلاثة أشهر. ولكن على الرغم من ذلك، فقد استمرت هجرات اليهود الفردية والجماعية تتدفق إلى فلسطين، وبشكل متقطع، وذلك تحت تأثير الإغراءات المالية، التي كان بعض أثرياء اليهود يعرضونها على بعض الموظفين العثمانيين، للسماح لهم بدخول فلسطين، وغض الطرف عنهم، وعن بعض أوجه نشاطاتهم(٢١).

وقد حاولت المنظمة الصهيونية في أغسطس عام ١٩٠٨م بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن، إقامة علاقات مع الحكومة العثمانية الجديدة (أعضاء جمعية الاتحاد والترقي)، التي استلمت الحكم في يوليو من نفس العام، إثر انقلابها على السلطان عبدالحميد، لحملها على تغيير موقف الحكومة السابقة، لكنها لم تفلح، كما حاولت مرة أخرى لذات الغرض في عام ١٩١٣م فلم تنجح أيضاً(٢٢).

وبرغم تلك المحاولات، إلا أن المضي في تحقيق مشروع توطين اليهود في فلسطين ظل يسير بوتائر متسارعة، وصولاً إلى وعد بلفور كما أشير، والذي استثار مواقف وردود أفعال كثيرة من جانب الفلسطينيين، بكافة فئاتهم وطوائفهم (مسلمين ومسيحيين)، معظم سنوات حقبة الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٤٨م، ولصعوبة إيرادها كاملة سنكتفي بأمثلة قليلة منها كنماذج. فماهي تلك المواقف، وفيمَ تمثلت ردود الأفعال؟.

ذكر العقيد "ديدس" التابع للبعثة العسكرية البريطانية، في تقرير رفعه إلى الحكومة البريطانية، أن تصريح بلفور قد أحدث قدرا غير ضئيل من المخاوف بين العرب الفلسطينيين، ولاحظ توتر العلاقات بينهم وبين اليهود، وأن ذلك التوتر يزداد حدة يوماً بعد يوم. كما سارع زميله "كلايتون" إلى لفت انظار الحكومة إلى العواقب التي قد يتسبب بها تصريح بلفور على مستقبل العلاقات البريطانية العربية في فلسطين، فكتب قائلاً: "إن السياسة المعلنة في البند الرابع والمتعلقة بالاستعمار اليهودي في فلسطين ستلقى معارضة شديدة من كِلا المسيحيين والمسلمين العرب، الذين أبدوا بالفعل فقدان الثقة بالمدى الذي تستعد حكومة صاحبة الجلالة الذهاب إليه، نتيجة لوعد بلفور للصهيونيين"(٢٣).

حاولت السلطات البريطانية في فلسطين حينذاك إخفاء خبر نشر التصريح المذكور في فلسطين، طيلة مدة احتلالها للبلاد، كي لا تثير الرأي العام الداخلي والخارجي عليها، فقد كان همها الرئيس آنذاك هو كسب الحرب، وليكن بعدها ما تراه. لكن هذه السياسة البريطانية لم تكن لترضي القادة الصهيونيين، الذين كانوا يتلهفون إلى إعلان فلسطين دولة يهودية في أسرع ما يمكن، فقد اقترح "حاييم وايزمان" خليفة هرتزل في زعامة المنظمة الصهيونية، أن تشكل الإدارة الفلسطينية بكاملها على نحو يجعل من فلسطين كومنولِث يهودي تحت الوصاية البريطانية. وعبّر في المقابلة التي جرت بينه وبين بلفور في ديسمبر ١٩١٨م عن ما يطمح إليه، فقال إنه يريد مجتمعاً من أربعة إلى خمسة ملايين يهودي، يقيمون في فلسطين، ومن هذا المجتمع يستطيع اليهود أن ينشروا إشعاعهم في الشرق الأدنى، وذلك يُفترض أن يسبقه تطور حُر، غير مقيد للوطن القومي اليهودي في فلسطين([٢٤]).

وعندما علم الفلسطينيون بأن اليهود الصهيونيين يعتزمون الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لوعد بلفور، هددوا بقيام مسيرات وتظاهرات، وبالفعل قامت مسيرتان من الطلاب في يافا، قابلتهما السلطات البريطانية بالاعتقال، وقامت تظاهرة أخرى بقيادة موسى كاظم الحسيني، رئيس بلدية القدس، قدم فيها احتجاجات خطية إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية.

وأخذ العداء الفلسطيني من المسلمين والمسيحيين للصهيونية يظهر بشكل جلي، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبالتزامن مع انعقاد مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩م.

ومن ناحية أخرى عبر العديد من الوجهاء الفلسطينيين عن رفضهم للوجود اليهودي في فلسطين، في مذكرة وجهت إلى السلطات البريطانية، جاء فيها :"إننا نرفض رؤية ملايين اليهود يتدفقون على فلسطين، لأنهم سيستوعبون ويحتكرون كل منتجات فلسطين، إذ ينبغي أن لا يغيب عن الدولة أن اليهودي لا يحب إلا اليهودي، ولا يساعد إلا اليهودي "([٢٥]).

وأوضحوا مخاوفهم من تنامي السيطرة اليهودية في فلسطين وتمسكهم بوطنهم بالقول :"إن مثل هذه الأعمال ستكون سبباً في اندلاع لهيب ثورات متتابعة، تدمر البلاد، وتلحق البؤس بالسكان ... وينبغي أن يعرف اليهود أن فلسطين لنا، ولن نتخلى عنها، وعليهم كذلك أن يعرفوا أننا في فلسطين وُلدنا، وفيها نأمل أن نموت، وأن تدفن جثثنا في تربتها المقدسة"([٢٦]).

وفي أثناء زيارة وزير المستعمرات البريطاني "تشرشل" إلى فلسطين عام ١٩٢٠م وجد حشودا كبيرة من الفلسطينيين تهتف: يسقط بلفور، لا نريد اليهود. كما نظم الفلسطينيون في القدس، والعديد من المدن الفلسطينية تظاهرات كبيرة، احتجاجا على تصريح بلفور، وعلى زيارة تشرشل، وأمرت الحكومة البريطانية بمنع التظاهرات، منذرة بفرض عقوبات على من يشتركون فيها، لكن المتظاهرين كانوا يتحدون الأوامر في كل مرة، ويصطدمون بالشرطة، مما يتسبب في سقوط

ضحايا. ولم تتوقف الإضرابات والتظاهرات التي كانت تهتف ضد الصهيونية، والهجرة اليهودية، ووعد بلفور، من قبل كافة الطوائف الفلسطينية من مسلمين ومسيحيين خلال حقبة الانتداب البريطاني، متحدية الإجراءات الأمنية والممارسات القمعية، الأمر الذي عزز أواصر الوحدة بين المسلمين والمسيحيين(٢٧)، بوصفهم أصحاب قضية.

كما لم تقتصر التظاهرات في تلك الأثناء على الداخل الفلسطيني، فعندما زار بلفور دمشق عام ١٩٢٥م – على سبيل المثال – اندلعت مظاهرات شعبية واسعة، اضطرت السلطات الفرنسية المنتدبة على سوريا إلى تهريبه من دمشق تحت حراسة مشددة(٢٨).

ولم يكتفِ الفلسطينيون بالتظاهرات، بل تشكلت إلى جانبها جمعيات من المسلمين والمسيحيين، موازية للجمعيات والمنظمات الصهيونية، كان يهيمن عليها الوجهاء والتجار في المدن الرئيسية الفلسطينية، ففي عام ١٩١٩م تشكلت عدة جمعيات في يافا هي: "دار العلوم الإسلامية" و "جمعية الشبيبة اليافية" و" جمعية التعاون المسيحي" و" الجمعية الأهلية"، وظهر في نفس العام أول نادٍ نسائي عربي. ومن بين الجمعيات السياسية الأدبية التي أعيد إحياؤها في القدس خلال عام ١٩١٨م "النادي العربي "برعاية الحاج أمين الحسيني، وعدد من شباب القدس، الذين كرسوا أنفسهم لبعث اللغة والأدب العربيين .

كما استمر الفلسطينيون في الاحتجاج والشكوى والاعتراض ضد السياسة البريطانية المنحازة إلى جانب الحركة الصهيونية. تلك السياسة التي أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذ وعد بلفور، وفق ما تضمنته نصوص وثيقة انتدابها على فلسطين، ذلك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة في ٢٤ يوليو ١٩٢٢م، والمتضمن تعيين دول لتشرف على انتقال الأقطار المتخلفة إلى الاستقلال، وذكرت المادة الثانية من ميثاق الانتداب بأن "بريطانيا أخذت على عاتقها وضع البلاد في ظروف سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها إقامة الوطن القومي اليهودي، وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي، وصيانة حقوق سكان فلسطين المدنية والدينية"(٢٩).

كما نص ميثاق الانتداب على تهيئة الظروف لإقامة الوكالة اليهودية(١٩٢٢م)، وتسهيل مهامها ووظائفها لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين، وتقديم الرأي والمشورة لحكومة الانتداب في ما يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية وغيرها(٣٠).

– المبحث الثاني: التحالف البريطاني الصهيوني لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٧م.

مضت السياسة البريطانية برئاسة "لويد جورج" رئيس الوزراء في تنفيذ مشروع إقامة الوطن القومي لليهود إلى الأمام بخطوات متدرجة، تنفيذاً لوعد بلفور، وعُين اليهودي الإنجليزي "هربرت صموئيل" أول مندوب سامٍ لفلسطين، وهو المعروف بتحمسه الشديد لتأسيس الوطن القومي

اليهودي، ولاسيما بعد فشل مهمة لجنة "كنج – كرين" الأمريكية المكلفة من قبل الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) باقتراح من الرئيس الأمريكي "ولسون" عام ١٩١٩م بالنزول إلى الشارع الفلسطيني لاستطلاع رغباته، فجاءت توصيات اللجنة مطابقة لرغبات الفلسطينيين في إقامة دولة سورية موحدة تضم لبنان وفلسطين، في ظل دستور ديمقراطي، وإجراء تعديل جوهري في "البرنامج الصهيوني المتطرف"(٣١). لكن تلك التوصيات قوبلت بالرفض، وذلك لعدم اتفاقها مع الخطط البريطانية والفرنسية والصهيونية.

وبعد فشل لجنة كنج – كرين وما تلاها من جهود بذلتها الأمم المتحدة لمحاولة تحقيق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية المشروعة، وعلى إثر تصاعد حدة التظاهرات، وأعمال الشغب والاضرابات والعصيان المدني، التي عمت العديد من المدن والقرى الفلسطينية، حاولت الحكومة البريطانية إظهار قدر من المرونة، في إطار مراوغتها وحيَلها السياسية المعهودة، فذكرت في أول كتاب أبيض أصدرته عام ١٩٢٢م أنها لا ترمي إلى تحويل فلسطين برمتها إلى وطن قومي لليهود، وأن الهجرة لن تزيد على طاقة البلاد الاستيعابية، أو تسبب في حرمان أية طبقة سكانية من العمل، وأن هدفها أن يصبح لليهود في فلسطين مركز، يكون موضع اهتمامهم وفخرهم من الوجهتين الدينية والقومية، وأنها لا تفكر في طرد السكان العرب أو إخضاعهم، بل ستعمل على تنمية الحكم الذاتي لكل من العرب واليهود، عن طريق إقامة مجلس تشريعي بأكثرية منتخبة، على أن ذلك لا يعني أنها ستتخلى عن وعد بلفور، وإنما سترفض الدعوة الصهيونية التي تطالب بتحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية(٣٢). وليس أدل على مراوغتها في تناقض تصريحها هذا وعلى وجه الخصوص في مسألتي: عدم زيادة الهجرة اليهودية عن طاقة البلاد الاستيعابية، أو التسبب في حرمان أي فئة سكانية من العمل، مع ما نص عليه ميثاق الانتداب بشأن إنشاء الوكالة اليهودية وتحديد اختصاصاتها ووظائفها، بمقتضى قرارات المؤتمر الصهيوني السادس عشر، وذلك على النحو التالي:

١. تطوير حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين .
٢. شراء الأراضي كملكية يهودية عامة.
٣. الاستيطان الزراعي المبني على العمالة اليهودية .
٤. نشر اللغة والتراث العبريين.

وبهذه الاختصاصات غدت الوكالة اليهودية أقرب إلى الحكومة المصغرة، ولا سيما أنه كان لها فروع ومقرات في بعض الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا وأمريكا(٣٣). وكأنها بمثابة سفارات.

ومن الواضح أن تلك المراوغة لم تنطلِ على الفلسطينيين بكافة فئاتهم وطوائفهم في الداخل والخارج، بعد أن لاحظوا تناقض القول مع الفعل في الواقع، فاندلعت المواجهات والاشتباكات مع

جنود الاحتلال البريطاني الصهيوني، وظلت في مد وجزر حتى وقوع أحداث انتفاضة البراق عام ١٩٢٩م، التي كانت رداً على الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى، واحتلال ساحاته، بعد أن ادعى الصهاينة ملكيتهم لحائط البراق، ومحاولتهم طمس معالمه الإسلامية، في سياق مخططاتهم الرامية إلى تهويد الأماكن المقدسة داخل القدس، بمؤازرة وحماية سلطات الانتداب البريطانية، فاستفزت تلك الممارسات الفلسطينيين، ووقعت اشتباكات بينهم وبين الصهاينة وجنود الاحتلال، فشكلت سلطات الاحتلال لجنة لتقصي أسباب الانتفاضة والرفع بالنتائج، عرفت بلجنة "شو"، انتهت اللجنة من أعمالها برفع تقرير، أوضحت فيه ملكية الحائط للفلسطينيين، وأن الممارسات اليهودية في ساحة حائط البراق كانت سبباً في اندلاع الأحداث، لكن تقاريرها لم تؤخذ على محمل الجد من قبل السلطات البريطانية، لعدم تطابقها مع سياساتها، وتداعت لهذه الأحداث العديد من المدن والقرى الفلسطينية، ووصلت أنباؤها إلى الحكومات والمنظمات العربية، فأصدرت السلطات البريطانية الكتاب الأبيض في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٠م، أوضحت فيه سياستها في فلسطين، وأكدت على حقها في حكم فلسطين وفق ما نصت عليه بنود صك الانتداب، واستمر دعمها للقوى الصهيونية في مواصلة سياسة استقدام المهاجرين اليهود من أوروبا، وشراء الأراضي من الفلاحين، والاستيلاء عليها، وطرد العمال منها ومن مختلف المناطق الفلسطينية، مستغلة الخلافات الناشبة بين قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدركته تلك القيادات، فدعت إلى توحيد الصف الوطني، والوقوف في وجه الممارسات البريطانية الصهيونية، وعقدت في العام التالي (١٩٣١م) المؤتمر الإسلامي في القدس، وبعثت قيادة المؤتمر البرقيات والرسائل إلى القادة والهيئات الرسمية والشعبية العربية والأجنبية، تشرح فيها الحالة في الداخل الفلسطيني، وتطلب الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، ومن بينها الدعم المالي الشعبي، الذي تشكلت لأجله لجان لجمع التبرعات الواصلة من بعض الدول العربية والإسلامية([٣٤]).

وخلال الأعوام التالية تصاعدت وتيرة الممارسات الصهيونية، بجلب المزيد من المهاجرين اليهود، والتوسع في بناء المستوطنات، وانتزاع الأراضي من ملاكها، فتصاعدت من ثم موجات الاحتجاجات والتظاهرات والعصيان المدني، وتنامت حتى صارت انتفاضات، وبعضها ثورات كما يذكر بعض المؤرخين الفلسطينيين، وفي مقدمتهم عبدالوهاب الكيالي، وكما يرد في الموسوعة الفلسطينية، وفي غيرها من الكتابات، انطلقت شرارة معظمها من القدس، وبخاصة خلال الأعوام ٢٩، ٣٣، ٣٦، ٦٤، ٦٨، ٧٨، ٨٧ – ٩٣م، وبحثنا هنا سيسلط الضوء على بعض ملامح تلك الانتفاضات أو الثورات الرئيسة، وتحديداً ثورة ١٩٣٦م، وانتفاضة ١٩٨٧م، وتحول جانب من تلك المظاهرات إلى عمليات كفاح مسلحة، وخاصة تلك التي قادها الشيخ عز الدين القسام عام ١٩٣٥م، والتي بلغت ذروتها في أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى(١٩٣٦ –

٣٩م)، التي كان للقمع الوحشي الذي مارسته قوات الاحتلال ضد حركة الشيخ القسام (ت ١٩٣٥م) دور في إذكائها.

فمن هو عز الدين القسام، وما هي حركته؟.

هو مدرس سوري، انتقل إلى فلسطين، وتبنى حركة مقاومة مسلحة، انطلقت من مدينة حيفا الفلسطينية، التي أنشأ فيها حلقات جهادية، انتظم فيها مئات الشباب الفلسطيني من أبناء حيفا، والعديد من المدن والقرى الفلسطينية عام ١٩٣٥م([٣٥]).

أدرك القسام عدم صلاحية أساليب النضال السياسي في سبيل تحرير فلسطين، فقاد عمليات مقاومة مسلحة، ألحقت خسائر بشرية ومادية في صفوف قوات الاحتلال البريطانية والصهيونية، عشية اندلاع الثورة([٣٦]).

أدت تلك العمليات إلى قمع الحركة، وذلك من خلال الاعتقال الجماعي، وهدم المنازل، والإعدامات للعديد من قيادات وأفراد المقاومة، وفي مقدمتهم إعدام الشيخ القسام.

تسبب قتل القسام والعنف المفرط في قمع حركته في ردود أفعال غاضبة، في كافة المدن والقرى الفلسطينية، وأشعلت في نفوس الفلسطينيين جذوة الثورة ضد المحتل البريطاني والصهيوني([٣٧]).

تداعت لهذه الثورة العديد من القيادات العربية، والهيئات والمنظمات الشعبية، في معظم الأقطار العربية، فانضم إليها المتطوعون من شرق الأردن وسوريا، وجرى تقديم السلاح والعتاد والتبرعات المالية والعينية، وتسهيل وصولها إلى الثوار، وخاصة عبر الحدود السورية اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الحدود مع سوريا ولبنان بستار حديدي، من قبل سلطات الاحتلال، لمنع تهريب السلاح والعتاد إلى الثوار، كما تشكلت لجان للتضامن والدعم في معظم الأقطار العربية، لشرح القضية الفلسطينية، وجمع التبرعات، والقيام بالتظاهرات، وإصدار البيانات والبرقيات التضامنية([٣٨]).

وفي محاولة لإخماد الثورة، شكلت الحكومة البريطانية لجنة لتقصي أسباب الثورة والرفع بالتوصيات، فأرسلت في نوفمبر ١٩٣٦م لجنة "بيل" الملكية، التي أوصت في تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية، ودولة فلسطينية، وتبقى الأماكن المقدسة تحت سلطة الانتداب، إلى أن تحل المسألة بين اليهود والعرب الفلسطينيين، بصورة نهائية. وكان هذا التقسيم الذي نص عليه تقرير لجنة بيل هو أول مشروع للتقسيم تطرحه الحكومة البريطانية، فتم رفضه بصورة قاطعة من قبل الفلسطينيين، وأكدوا تمسكهم بحقهم في تحرير كامل التراب الفلسطيني، وعدم تنازلهم عن شبر منها، كما رفضته العديد من القوى الصهيونية، لتمسكها بمشروع الوطن القومي اليهودي، على كافة الأرض الفلسطينية، وعدم المساومة عليه([٣٩]).

وهكذا فشلت مهمة لجنة بيل، وفشلت جهود الحكومة البريطانية في تهدئة الشارع الفلسطيني الغاضب، والرافض لكل أشكال السياسات البريطانية والصهيونية، لكن حالة الرفض والسخط واتساع رقعة الثورة، جعلت الحكومة البريطانية تبحث عن حلول أخرى، تحاول من خلالها معالجة الأوضاع في الداخل الفلسطيني، وتلبي ما أمكن من متطلبات الفلسطينيين، مع عدم المساس بتعهداتها تجاه المنظمة الصهيونية، فأصدرت الكتاب الأبيض في ١٧مايو ١٩٣٩م، أوضحت فيه سياستها الرامية إلى تنفيذ تعهدها بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وذلك بتمكينها هجرة نحو ٣٠٠ ألف يهودي إلى داخل البلاد، وأن الحل يكمن في إقامة دولة مستقلة في فلسطين، غير أن ذلك في رأيها يتطلب نشوء علاقات بين العرب واليهود، من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكماً في حيز الإمكان. كما نص الكتاب الأبيض على أن تحتفظ بريطانيا بسلطتها التامة في فترة الانتقال من الانتداب إلى الاستقلال، وأن تكون فترة الانتقال عشر سنوات، تقوم خلالها حكومة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة، تضمن للبلدين مصالحهما التجارية والحربية، وأن يساهم العرب واليهود في الدولة المستقلة، وأن على بريطانيا أن تضمن مصالحهما، وذكرت بأنها ستنفذ التدرج في الحكم الذاتي للفلسطينيين، بدايةً بإعطاء العرب نصيباً من الإدارة، حال استتباب الأمن(٤٠).

وكان موقف الحكومات العربية آنذاك هو الرفض لكل ما ورد في الكتاب الأبيض، فقد صرح رئيس وزراء مصر حينها "محمد محمود" بأنه لا يستطيع أن ينصح الفلسطينيين بقبول المقترحات البريطانية، وحذت حذوه الحكومة العراقية، وكذلك اللجنة العربية الفلسطينية العليا برئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني(٤١).

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد أخفقت في التخفيف من حدة احتقان الشارع الفلسطيني المناهض لسياستها في الكتاب الأبيض، ناهيك عن تمسك القوى الصهيونية بفكرة إقامة الوطن القومي اليهودي على أراضي فلسطين كاملة، ورفض أي تنازلات يحول دون تنفيذها، علاوة على رغبة الحكومة البريطانية في الإبقاء على خيط يربطها بالعرب، لا سيما وهي تخوض حرباً دفاعاً عن مستعمراتها، بجانب حليفاتها فرنسا وروسيا وأمريكا ضد دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان خلال أعوام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، فقد مارست في الأعوام التالية دوراً ضاغطاً على الأمم المتحدة، لإيجاد مقترحات من شأنها أن تخفف عنها أعباء مسؤوليتها كسلطة انتداب، فعادت فكرة مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية إلى الواجهة، ولكن هذه المرة بصورة بدت أكثر جدية مما كانت عليه عام ٣٦م، مما يؤكد بقاء الفكرة متقدة في الذهنية الغربية، وكأنها في تصورها حلاً نموذجياً قابلاً للحياة. فما هي بنود ذلك المشروع، وكيف استقبله العرب داخل فلسطين وخارجها؟.

– المبحث الثالث: مشروع تقسيم فلسطين ١٩٤٧م ونكبة ١٩٤٨م.

أصدرت الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية، تمثل الدولة اليهودية نسبة ٥٦% من مجموع مساحة فلسطين، بينما تخصص ٤٣% من المساحة للدولة الفلسطينية، وتبقى القدس وبيت لحم وما حولهما تحت إدارة هيئة الأمم المتحدة بوصفها أماكن مقدسة([٤٢]).

والملاحظ هنا، أن قرار التقسيم أعطى اليهود نسبة أعلى من الأرض، على الرغم من أن عددهم لم يكن يتجاوز آنذاك ٣١% من مجموع عدد السكان داخل فلسطين([٤٣]) مما يوضح بجلاء الانحياز البريطاني إلى الكيان الصهيوني، الأمر الذي تسبب في اندلاع موجة من الاحتجاجات والاضطرابات والعنف داخل فلسطين وخارجها، رفضاً لقرار التقسيم، فقد رفضته الهيئة العربية العليا وساندتها العديد من الحكومات العربية، وقررت الجامعة العربية في اجتماعها في ٨ ديسمبر ٤٧م احباط تنفيذ المشروع عسكرياً، طبقاً لميثاق الجامعة العربية، الذي ينص على أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأنه بلد مستقل، وأن مظاهر الاستقلال فيه محجوبة، بسبب الانتداب البريطاني.

وذكر أن إعلان الحكومات العربية ينص على أن للفلسطينيين الحق في حكم بلادهم، وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم المتحدة، ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم([٤٤]). كما رفضه الصهاينة أنفسهم، وبخاصة البند المتعلق بتدويل الأماكن المقدسة، فقد نقل عن أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني "دافيد بن غوريون David Binghurion" قوله: "... لأسباب تاريخية سياسية ودينية، لا تستطيع دولة إسرائيل الموافقة على إقامة نظام دولي خاص للقدس"([٤٥]). وقال ممثل الكيان الصهيوني إن عبارة "إقامة نظام دولي خاص للقدس" وضعت خارج سياقها([٤٦]). ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤ في ديسمبر ٤٨م أكدت فيه مرة أخرى مبدأ تدويل المدينة، وتشكيل لجنة من فرنسا وأمريكا وتركيا تكون مهامها وضع نظام دائم لتدويل القدس، على قاعدة بقاءها موحدة، دون تقسيم الأماكن المقدسة، أعلنت القيادات الصهيونية رفضها مجدداً([٤٧]).

وكان لليمن – كمثال– موقف رافض لذلك القرار ضمن الموقف العربي الرسمي والشعبي، أفصح عنه تقرير اللجنة التي أرسلتها وزارة المستعمرات البريطانية، للتحقيق في الاضطرابات وحوادث العنف التي حدثت في عدن بين العرب واليهود، في الثلاث الأيام الأولى من ديسمبر ٤٧م، فقد ذكر التقرير وقوع اضطرابات خطيرة بين العرب واليهود في عدن، احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة، الذي وصف بـ الجائر، والذي ينص على "أن تقام دولة صهيونية في بلد عربي إسلامي

مقدس، رغم احتجاج العرب والمسلمين في جميع بلدانهم على هذا التقسيم، الذي يتنافى والعدل الدولي"([٤٨]).

وأسهب التقرير في وصف حالة الفوضى بين اليهود والعرب داخل مستعمرة عدن، والأضرار التي لحقت بالأرواح والممتلكات، ووفقاً للإحصائيات الرسمية، فقد بلغ عدد القتلى من اليهود ٧٦، ومن العرب ٣٥، وبلغ عدد الجرحى اليهود ٧٤، وعدد الجرحى من العرب ٨٤. وعلى إثر ذلك أعلنت السلطات البريطانية في عدن حضر التجوال لمدة ثلاثة أيام، وفي المقابل أعلن العديد من التجار والموظفين والعمال الإضراب عن العمل. وفي مساء اليوم الثالث من ديسمبر اجتمع العديد من الأعيان في قصر الشكر السلطاني، وقرروا إيقاف الاضراب وعودة الناس إلى أعمالهم، مفضلين أن يجمعوا التبرعات لفلسطين، كأقل واجب يقدمونه لهم حيال مأساتهم([٤٩]).

وقد عدّت الحكومة الصهيونية في عام ٤٩م قرار التقسيم لاغياً، كامتداد لرفضها له حين صدوره، ولخص وزير الخارجية الصهيوني "موشيه شاريت Moshe Sharrett" موقفه من القرار في جلسة الكنسيت الصهيوني قائلاً:" إسرائيل ترفض قرار التقسيم ... كان اليهود مستعدين في بادئ الأمر لقبول أقلية عربية تؤلف ٤٥% من سكان دولتهم ، ولكن العرب حطموا السلام [في رفضهم العملي للقرار] وكان على اليهود أن يبنوا دولتهم على أسس أخرى ودواعي الأمن تجعل من الانتحار السماح لجماهير من العرب بالعودة .. إن إسرائيل ستساعد على توطين اللاجئين العرب في الأقطار العربية وستدفع لهم التعويضات... "([٥٠]).

وهكذا، شكّلت هذه الظروف والمعطيات، الإطار العام الذي جرى فيه انتزاع فلسطين من جسد الأمة العربية الاسلامية، وزرعها في جسد الكيان الصهيوني، ليُعلن الأخير رسمياً عن قيام دولته في السادسة من مساء ١٤ مايو ١٩٤٨م، وبعد عشر دقائق فقط أعلن الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" اعترافه بها، فقد كان أول المتحمسين لمطالب اليهود الصهيونيين، وصرح بضرورة فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وتهجير مئة ألف يهودي من أوروبا إلى فلسطين، وإعادة النظر في قضية فلسطين، وحلها حلاً يضمن لليهود أمنهم واستقرارهم([٥١]). ولا شك أن ذلك الاعتراف كان يستند على عنصرين رئيسيين كما بينت الوقائع والتصريحات بعد ذلك، فهو يعكس –من ناحية– توجه المسيحية الصهيونية، ومن ناحية أخرى يعد تطبيقاً لنظرية "أمن إسرائيل جزء من الأمن القومي الأمريكي" التي صرح بها بعض مسؤولي السياسة الأمريكية الخارجية([٥٢]). تلتها الحكومة البريطانية، التي مهدت لقيام الكيان الصهيوني بانسحاب قواتها من فلسطين، وتسليم كافة المرافق الإدارية والعسكرية للسلطات الصهيونية، قبيل يوم من إعلان قيام الدولة([٥٣]).

وفي ٣١ أغسطس من العام ذاته(٤٨م) كتب "ترومان" إلى رئيس الوزراء البريطاني يؤيد استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح اليهود مئة ألف شهادة هجرة إضافية([٥٤]). على الرغم من

قيام الحكومة البريطانية باتخاذ كافة الإجراءات لنقل اليهود إلى فلسطين، وعملت على تسهيل مهمة الوكالة اليهودية لهذا الغرض، ودفعت أيضاً باتجاه تسهيل هجرة اليهود من البلاد العربية إلى فلسطين، وتوفير تكاليف نقلهم(٥٥). وبعد عام، أي في ٤٩م تم قبول دولة الكيان الصهيوني عضواً في هيئة الأمم المتحدة.

كان لإعلان قيام الدولة الصهيونية تأثير ووقع صاخب في كافة الأوساط العربية، فقرر العرب الدفاع عن فلسطين، ومواجهة قوات الاحتلال، فبدأ تدخل القوات العربية في ١٥ مايو ٤٨م أي في اليوم التالي لقيام الكيان المحتل، واستمرت المعارك بين الجيوش العربية للدول المجاورة لفلسطين (مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق) وبين اليهود نحو ثمانية أشهر، ودونما الحاجة إلى شرح وقائع ذلك التدخل الذي تمتلئ به كتب التاريخ العربي المعاصر، فقد توقفت الأعمال القتالية في يناير ٤٩م، بتوقيع الدول العربية المشاركة في الحرب لاتفاقات الهدنة مع الكيان الصهيوني، خلال سبعة أشهر من عام ٤٩م. ويمكننا أن نستشف من تتبع وقائع العمليات القتالية في العديد من الجبهات داخل فلسطين، أن من أبرز عوامل فشل العرب في حربهم:

١. التزام القيادات العربية بالهدنة لمدة شهر، بعد أسبوعين من توغل الجيوش العربية داخل الأراضي الفلسطينية المحاذية للمناطق التي سيطر عليها اليهود الصهيونيين، مما أضعف موقفهم الحربي، في مقابل خرق اليهود للهدنة، وتعزيز مركزهم الحربي، ولا سيما بعد وصول كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من أمريكا وبريطانيا، وغيرها من الدول الغربية .

٢. فقدان التضامن، وعدم الانسجام بين الزعامات العربية وقادة الجيوش .

٣. صفقة الأسلحة الفاسدة التي حاربت بها الجيوش العربية، وكان المتهم فيها الملك فاروق والتي كانت سبباً رئيسياً من أسباب إسقاط الملكية في مصر وقيام الجمهورية في ٢٣ يوليو ٥٢م وفق بعض المصادر، ناهيك عن الفارق في التسليح والعتاد والذخيرة والتموين بين العرب واليهود، والذي رجح كفة اليهود في نهاية المطاف.

٤. المؤامرات الاستعمارية، التي استطاعت أن تفت في عضد القيادات العربية(٥٦).

٥. قبول العرب لهدنة "رودس"، بضغوط من أمريكا وبريطانيا، وبوساطة الأمم المتحدة، وتوقيع مصر ولبنان والأردن هدنة دائمة مع الكيان الصهيوني، خلال المدة من يناير إلى أبريل ٤٩م ،ثم لحقتها سوريا والعراق بعد ثلاثة أشهر، وكانتا مترددتين في الجلوس مع القيادات الصهيونية، وقبول التفاوض والهدنة معها في بادئ الأمر، تحسباً لأي ردود فعل شعبية، وذلك يعد اعترافاً ضمنياً بالهزيمة العربية، وبدولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية(٥٧).

كان من نتائج هذه النكبة: وقوع مناطق واسعة من فلسطين عدا القدس القديمة والضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الصهيوني، وهي المناطق التي خصصها قرار التقسيم

للفلسطينيين([٥٨])، كما أسفرت الحرب عن تشريد ما يقرب من مليون فلسطيني إلى الدول العربية المجاورة، وارتكاب المؤسسة العسكرية الصهيونية وعلى رأسها فرق "الهاجاناه" العديد من المذابح في المدن والقرى والمراكز الفلسطينية، لإجبارهم على النزوح، بلغت نحو ألف حادثة خلال الأعوام من ٤٩ – ٥٦م كحد أدنى، وفق بعض المصادر([٥٩]). وتعد الهاجاناه أبرز الفرق العسكرية، التي تشكلت في العشرينات من حقبة الانتداب البريطاني، كقوة عسكرية مدربة ومؤهلة تأهيلاً نوعياً عالياً، أشرف على تنظيمها وتسليحها "دافيد بن غوريون"([٦٠]).

وما دمنا قد أشرنا إلى مشكلة النزوح، فإن من الأهمية بمكان أن نتوقف قليلاً لنتعرف على الموقف الدولي من هذه المشكلة، بوصفها ركن أساسي من أركان القضية الفلسطينية والنزاع العربي الصهيوني، فبعد قيام دولة الكيان الصهيوني تزايدت أعمال العنف، التي مارستها فرق الهاجاناه، وغيرها من الفرق العسكرية، لإجبار الفلسطينيين على النزوح إلى مخيمات خارج مناطق السيطرة الصهيونية المباشرة، واللجوء إلى دول الجوار، وذلك للاستيلاء على أراضيهم وإقامة مستوطنات عليها، ويمكن تقسيم ظاهرة النزوح في الداخل، واللجوء في الخارج إلى مراحل، من أهمها:

١. المرحلة الأولى من فبراير ٤٨ إلى ٥ مايو ٤٨م، وتسببت في نزوح حوالي ٦٣٥٠٠٠ فلسطيني.

٢. المرحلة الثانية وتبدأ بدخول الجيوش العربية فلسطين ١٥ مايو ٤٨م، نزح خلالها ٤٨٠ ألف فلسطيني.

٣. المرحلة الثالثة، تبدأ من بعد إقرار اتفاقية هدنة "رودس"، نزح خلالها نحو ١٨١ ألف فلسطيني.

مجلة دراسات تاريخية Journal of Historical Studies

وقد عقدت في تلك الأثناء العديد من المؤتمرات العربية، لبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومناقشة المشروعات المطروحة، منها:

مؤتمر بيروت ٢٦ يونيو ٥٩م.، الذي حضره مندوبون وممثلون عن جميع مخيمات الفلسطينيين في الداخل، ومن مختلف أماكن إقامتهم في الأراضي اللبنانية والأردن وسوريا، وشاركت فيه جميع الهيئات والمنظمات الفلسطينية. خلص المؤتمر إلى عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم. كما قدمت مقترحات عدة لحل مشكلة اللاجئين، منها: مقترح أمريكي بإعادة اللاجئين العرب إلى أراضيهم، أو تعويضهم، مع تحديد ممتلكاتهم التي تركوها في فلسطين. ومقترح آخر تقدمت به ثمان دول أفريقية وست دول من أمريكا اللاتينية وهولندا، يتضمن الدعوة للعرب الفلسطينيين واليهود للدخول في مفاوضات مباشرة، للوصول إلى تسوية ممكنة بينهما، وإنهاء الخلافات القائمة، بما فيها قضية عودة اللاجئين([٦١]).

وخلال أطوار القضية الفلسطينية، صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات، التي تعنى بمشكلة اللاجئين، منها القرار ١٩٤ الصادر في ديسمبر ١٩٤٩م، الذي ينص على "وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم بالعيش بسلام مع جيرانهم في أول فرصة عملية ممكنة، وأنه يجب دفع تعويض للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لأصحابها، وإرجاعها إلى أصلها، من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة، بناءً على قواعد القوانين الدولية"(٦٢). كما أكد على قضية عودة اللاجئين قرار الأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ عام ١٩٧٤م بقوله: "ونؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم التي شرّدوا منها، واقتلعوا منها، ونطالب بإعادتهم(٦٣).

وبرغم كل تلك المقترحات فإن الكيان الصهيوني كان يرفض دوماً عودة اللاجئين، ويختلق المبررات لذلك الرفض، فيذكر – مثلاً – أن اللاجئين غادروا ديارهم استجابة لنداء الزعماء العرب، في اليوم التالي لتدخل الجيوش العربية بعد قيام دولة الكيان الصهيوني، غير أن ذلك الرفض – بحسب بعض الدارسين – كان لأسباب عدة، منها:

١. خوفه من اضطراب الأمن في الداخل .

٢. عدم رغبته في تكوين مجتمع ثنائي في دولة الكيان الصهيوني.

٣. أن رقعة الدولة لا تتسع إلا للشعب اليهودي.

٤. أن المستوى الثقافي والاقتصادي للعرب دون مستوى الشعب اليهودي(٦٤). وهي تبريرات تنبثق من روح عنصرية تمايزية، يمارسها الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين، ولا يستبعد أن ذلك التمييز ينطوي على خلفية فكرية، يقول البروفيسور اليهودي "إسرائيل شاحاك" وهو من يهود منظمة ناطوري كارتا المناهضة للصهيونية "إن الديانة اليهودية [المحرفة] عمقت الخصوصية والعنصرية لدى اليهود، وأن القوانين اليهودية التلمودية تميز بين اليهود وغير اليهود، واليمين الديني في إسرائيل يشجع هذه الروح العدوانية في نفوس الجيش"(٦٥).

وتشير الأدبيات التي تتناول الصراع العربي الصهيوني إلى أن الكيان الصهيوني يفضل التعويض على العودة، وذلك لضمان حالة الأمن في الداخل حسب زعمه(٦٦).

على أية حال، فإن الإعلان عن قيام دولة الكيان الصهيوني قد قوبل أيضاً برفض من قبل عدد من المفكرين اليهود من ذوي التوجهات الحزبية اليسارية في فلسطين، ومنها المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية المعروفة باسم Matzen(٦٧)، كما عارضتها جماعات يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، تنتمي إلى "منظمة ناطوري كارتا"، تتبنى شعار "يهود ضد الصهيونية"، ولأهمية موقف هذه المنظمة المغاير للموقف اليهودي الصهيوني عامة، إن لم يكن مناهضاً له، سنحاول إبرازه في السطور التالية.

فما هي ناطوري كارتا؟.

هي منظمة يهودية، تعني حراس المدينة، تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات القرن الماضي، وانضمت إليها جماعات يهودية من كل من لندن ومدريد والقدس، وهي تعارض الحركة الصهيونية وترفض قيام دولة يهودية على أسس صهيونية، لأن قيامها في عقيدتها لن يتم إلا بمشيئة إلهية، وهذه المشيئة لم تأذن بقيامها بعد، وما تقوم به الصهيونية العلمانية حسب مفهومها يتعارض كلياً مع هذه المشيئة، ويمس جوهر الفكرة الدينية في العودة إلى أرض الميعاد، ولذلك فقد عارضت قيام دولة الكيان الصهيوني في عام ٤٨م، وكان أعضاء المنظمة يعارضون المذابح التي يرتكبها الجنود الصهيونيين ضد العرب الفلسطينيين، ومنها مذبحة قرية "ديرياسين"([٦٨])، القريبة من القدس والتي وقعت في أبريل ٤٨م، وكانت من أفظع المذابح التي ارتكبها الاحتلال الصهيوني، فقد قتل نحو ما ئتين وخمسين من أهل القرية، دون تفريق بين ذكر وأنثى وشيخ وطفل رضيع، وعمد إلى بقر بطونهم، وقطع أيديهم وأرجلهم، وفقْأ أعينهم والتمثيل بجثثهم، وإلقائها في بئر القرية، وقد هزت هذه المذبحة المروعة مشاعر مختلف شعوب العالم يومذاك، وأمام تصاعد مشاعر الغضب اضطرت الوكالة اليهودية إلى اصدار بيان تستنكر فيه المذبحة، بحسب بعض المصادر. هذا الاستنكار يقابله تفاخر "مناحيم بيجن" رئيس وزراء الكيان الصهيوني في وقت لاحق بالمذبحة قائلاً: " لولا النصر الذي حققناه في دير ياسين لما كانت هناك دولة إسرائيل"([٦٩]). مما يلقي بظلال من الشك حول حقيقة بيان الاستنكار الصادر عن الوكالة اليهودية، كما أن سلطات الانتداب لم تفعل شيئاً في سبيل حماية هذه القرية، وذلك في تواطؤ واضح مع القوى الصهيونية([٧٠]).كما لم تتخذ ومعها النظام الأمريكي وبقية النظم الغربية موقفاً من المذابح الأخرى التي ارتكبها الصهيونيون في فلسطين خلال حقبة الانتداب وما بعدها، مثل مذابح قرية ناصر الدين من أعمال طبرية، وقرية عيلبون في قضاء الناصرة، وقرية قبية، وقرية الزيتون، وكفر قاسم([٧١]).

وذات يوم خرج أعضاء هذه المنظمة في تظاهرة منددة بسياسات وزير الدفاع الصهيوني "أرائيل شارون Sharun" ضد الفلسطينيين وخاصة مذبحة مخيما "صبرا وشاتيلا" للاجئين الفلسطينيين في لبنان عام ٨٢م، والتي استمرت ثلاثة أيام، راح ضحيتها مئات القتلى.

ترفض المنظمة مشروعات الحركة الصهيونية وصفقاتها، وتبدي اعتراضاتها ضد سياساتها في فلسطين([٧٢]).

ومن المؤكد، بأن رفض منظمة ناطوري كارتا لدولة الكيان الصهيوني، برغم قبول جماعة منها بالبقاء تحت كنفها، وتضامنها مع حق العرب الفلسطينيين في العيش فوق أرضهم، لا يعني تخليها عن فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، أو أن تلك الفكرة غير ذات أهمية في حساباتها

الفكرية، أو غير قابلة للتطبيق مستقبلاً، فالعودة إلى أرض الميعاد، وإقامة الوطن اليهودي، هي قضية جوهرية تتصل بالعقيدة اليهودية (التلمودية)، وإنما لأن شروط العودة، وإقامة الدولة اليهودية بمرجعيتها الدينية (اللاهوتية) قضية مُرجئَة. وهذه الفكرة بحد ذاتها تعد جزءاً من عقيدة "المخلّص" الموعود من بني إسرائيل، الذي يحمل خصائص تشكل مزيجاً من قيم بشرية استثنائية مع قيم إلهية ميتافيزيقية، هذه الشخصية الإسرائيلية – وفق الاعتقاد اليهودي – هي من ستقود اليهود في آخر الزمان من مَواطن الشتات إلى فلسطين، وتقيم مملكة إسرائيل دونما إراقة دماء، وستملك هذه المملكة رقاب أتباع الديانات والأعراق الأخرى، وسيكون لها حينئذٍ شأن عظيم(٧٣).

يقول "دافيد بن غوريون": "إن ما خلق دولة إسرائيل هو رؤيا الخلاص المسيحي المنتظر، الخلاص التوراتي لدى شعب مشتت في سائر أنحاء العالم، ولكن الدولة لم تحقق الرؤيا بعد"(٧٤).

ويقول أيضاً في سياق التأصيل الديني لفكرة المسيح المخلص: "الإيمان بظهور المسيح لإعادة المملكة [مملكة إسرائيل] مصدراً أساسياً في الدين اليهودي، يردده الفرد في صلواته اليومية(٧٥).

ويستطرد في موضع آخر فيقول: " لقد آمنا طوال آلاف السنين بنبوءات أنبيائنا، وبيننا أشخاص يؤمنون بمجيء المسيح الذي سيجمع يهود العالم أمواتاً ! وأحياءً في الأرض المقدسة"(٧٦).

وهكذا تمثل فكرة المسيح اليهودي المخلص (الماشيح أو المسيا) أصل ثابت من أصول الاعتقاد الديني عند اليهود، بجانب فكرة الاصطفاء الإلهي لبني إسرائيل(٧٧)، وتكتسب لديهم طبيعة خاصة وتصور، يختلف عن فكرة المخلص المنتظر عند أتباع الديانات المسيحية والإسلامية.

– المبحث الرابع: سياسات الغرب الأوروبي والأمريكي الداعمة للكيان الصهيوني والموقف العربي إزاءها ١٩٤٨ – ١٩٨٣.

لقد سعت بريطانيا وبعض الدول الأوروبية منذ قيام دولة الكيان الصهيوني إلى دعمها سياسيا وعسكريا واقتصادياً وماديا، وتوفير كل أسباب قيامها، وبعد تراجع بريطانيا كقوة استعمارية كبرى، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة سياسية، تقود الغرب الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وتتبنى سياسات استعمارية مستقبلية في مختلف دول العالم، عملت جاهدة على دعم الكيان الصهيوني، ومساندته بكل الوسائل الممكنة، لتحقيق استراتيجية الإبقاء على تفوق الغرب الحضاري، واتباع سياسة استمرار إضعاف القوى العربية والإسلامية، والحيلولة دون نهوضها، وتوحيدها، الأمر الذي أدركته فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، وقررت مواجهة المخطط الأمريكي الصهيوني بكل الوسائل الممكنة عسكرياً وسياسيا واقتصادياً وإعلامياً، فتنادت لإنشاء كيان وطني قومي ثوري، يوحد قواها ويلملم جهودها المبعثرة، ويكون معترفاً به، ممثلاً شرعياً لها في كل المؤسسات والمحافل السياسية الدولية، فالتقت جميع الفصائل ومعها ممثلين لرؤساء

الأقطار العربية، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية "عبدالخالق حسونة" في مؤتمر احتضنته مدينة القدس، في صبيحة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٤م، تم فيه الإعلان عن "قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني، لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً للنصر"(٧٨). وانتخِب ممثل فلسطين في الجامعة العربية "أحمد الشقيري" رئيساً للمؤتمر الفلسطيني الأول، اختتم المؤتمر جلساته في الثالث من يونيو ٦٤ بالتأكيد على أن فلسطين بحدودها المعروفة إبان الانتداب البريطاني وحدة لا تتجزأ، وأنها جزء من الوطن العربي، وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وهو من يقرر مصير بلاده بعد تحرير وطنه، وأعلن أن تقسيم فلسطين عام ٤٧م، وقيام دولة الكيان الصهيوني باطل من أساسه، لمخالفته كشأن وعد بلفور لإرادة الشعب الفلسطيني. وتم التصويت في المؤتمر على أن تحرير فلسطين واجب قومي عربي إسلامي(٧٩).

ثم توالت المؤتمرات والقمم، التي دعت إليها المنظمة خلال العقدين التاليين، وفي عواصم عربية مختلفة، في إطار جهودها الرامية لتنفيذ الأهداف التي قامت عليها، بصفتها الحامل الرئيس للقضية الفلسطينية، كما أكد على ذلك بيان القمة العربية الصادر عام ٧٤م(٨٠).

استمرت جهود الحركة الوطنية الفلسطينية في نضالها المشروع لتحرير فلسطين، والوقوف في وجه المخططات الغربية، والحصول على الدعم المالي، الذي يمكنها من الاضطلاع بمهامها، وهو ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في قرارها الصادر عام ٨٤م، والذي ذكرت فيه بأنها ستقدم الدعم المادي للشعب الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية(٨١).

ذلك الدعم الذي خُصت به المنظمة كشخصية قانونية، برغم الخلافات الداخلية التي كادت أن تعصف بها، حول وسيلة العمل الأكثر ملائمة وحسماً لانتزاع الحقوق من بين فكي الاحتلال الصهيوني، وفق المرجعيات الثلاث المشار إليها وهي: تحرير كامل فلسطين، وحق الشعب في تقرير مصيره، وشرعيته في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ولا سيما بين فصائل المقاومة الإسلامية، وبين بعض الفصائل في منظمة التحرير كحركة "فتح"، أكبر الحركات في المنظمة، والتي تراوحت وسائلها بين الكفاح الثوري في بدايات نشاطاتها، وبين النضال السياسي، وكانت أول ثمرة من ثمار كفاحها الثوري صدور بلاغ عن أول عملية فدائية نفذتها في يناير ٦٥م، أي بعد عام من قيامها، وفي ما يلي نص البلاغ:

" اتكالاً منا على الله، وإيماناً منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس ... فقد تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة ٣١ ديسمبر ٦٥م وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة في الأرض المحتلة، وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة، وإننا لنحذر العدو من القيام بأية إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما

كانوا لأن قواتنا سترد على الاعتداءات باعتداءات مماثلة، وسنعتبر هذه الإجراءات من جرائم الحرب، كما أننا نحذر جميع الدول من التدخل لصالح العدو بأي شكل كان، لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح هذه الدول للدمار أينما كانت. عاشت وحدة شعبنا .. وعاش نضاله لاستعادة بلاده وكرامته"([٨٢]). توالت بعد ذلك العمليات الفدائية، التي نفذتها حركة "فتح" ضد أهداف صهيونية عسكرية، وسارت تلك العمليات جنباً إلى جنب مع النضال السياسي، الذي غلب على منهاج عملها لاحقاً، كاستجابة للتطورات الإقليمية والدولية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو ٩٣م كما سيرد معنا، والذي لاقى – أي النضال السياسي – معارضة من جانب بعض قيادات مكونات المنظمة، التي رأت في المفاوضات السياسية تضييعاً للجهود، واهداراً للحقوق، وظلت المعارضة تشتد تارة وتخفت تارة أخرى إلى أن دعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة "ياسر عرفات"(ت٢٠٠٤م) في مؤتمر صحفي عقده في الكويت إلى فتح صفحة جديدة مع المعارضين لسياسات المنظمة، وتوحيد الصف الفلسطيني في مواجهة الخطر الصهيوني والقوى الداعمة له([٨٣])، ناهيك عن التحديات والمؤامرات الدولية، والإقليمية التي تعرضت لها القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها حروب ٤٨ كما سبق، ٥٦م ، ٦٧م ، ٧٣م وكامب ديفيد ٧٨م، ودونما الحاجة إلى الخوض في تفاصيل العمليات القتالية لتلك الحروب، سنكتفي فقط بذكر أبرز أسبابها ونتائجها، والتي أتت في سياق الصراع العربي الصهيوني، فقد خاضت مصر (الجمهورية العربية المتحدة) وسوريا والأردن حرب ٥ يونيو (حزيران) ٦٧م ضد الكيان الصهيوني، كامتداد لحربي ٤٨م والعدوان الثلاثي (البريطاني الفرنسي الإسرائيلي) على مصر، الذي كان بسبب تأميم الرئيس "عبدالناصر "(ت ١٩٧٠م) لقناة السويس، وهو السبب المباشر للعدوان([٨٤]).

وكان من أهم أسباب حرب ١٩٦٧م قيام مصر بحشد قواتها العسكرية في جزيرة سيناء منتصف مايو ٦٧م، ومطالبتها الأمم المتحدة بسحب قواتها من الجزيرة، وإغلاقها "مضيق تيران" الذي يربط البحر الأحمر بخليج العقبة – الذي يمثل المياه الإقليمية المصرية – في وجه سفن الكيان الصهيوني في ٢٢ مايو من نفس الشهر، على إثر إعلان الرئيس عبدالناصر بأنه لن يسمح بأي حال من الأحوال لعلم الكيان الصهيوني أن يمر في خليج العقبة، وكانت كل من الكيان الصهيوني وبريطانيا وفرنسا تعتبر تيران مضيق دولي([٨٥])، الأمر الذي عده الكيان الصهيوني بمثابة إعلان حرب، فاتخذ من صبيحة يوم ٥ يونيو موعداً لبدء الحرب، وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية قام سلاح الجو الصهيوني بمهاجمة المطارات المدنية والعسكرية في مصر بصورة مفاجئة، ألحقت خسائر في القوات المصرية وبنيتها التحتية، كما ألحقت خسائر في القوات السورية والأردنية المشاركة في العمليات العسكرية إلى جانب القوات المسلحة المصرية([٨٦]).

نتج عن الحرب احتلال الكيان الصهيوني لصحراء سيناء وغزة من الجانب المصري، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية من الجانب الأردني، بالإضافة إلى مرتفعات الجولان السورية.

وكان من أهم عوامل هزيمة حرب ١٩٦٧م: استعمال القوات الصهيونية سلاح المباغتة في الهجوم الجوي، وتعجل القيادة المصرية في اصدار الأوامر للقوات المسلحة بالانسحاب، فقد ذكر "محمد حسنين هيكل" في تقييمه لأسباب هزيمة ٦٧م قوله: "أن قيادتنا العسكرية لم تكن في مستوى المعركة منذ أن أصيبت بكارثة السلاح الجوي (أي قصف الطيران الإسرائيلي للمطارات العسكرية المصرية)، وأن الحرب كانت بين جيشين استوعب أحدهما العلم وطبقه، وبعد الآخر عن ذلك في جهل بين واضح، وأن تلك القيادة ربطت بين الانسحاب الضروري الذي كان في العدوان الثلاثي عام ٥٦م، وبين ما يجب أن يكون حين حطم الطيران في الخامس من يونيو، فأصدرت أمرها بالانسحاب مستعجلة، وكان ذلك سبباً جوهرياً من أسباب الكارثة"([٨٧]).

وذلك يعني وفق هيكل ضعف القيادة، وضعف مستواها، وارتباكها، في مقابل نوعية التسليح، ودقة التخطيط، والتوقيت للعمليات من جانب الكيان الصهيوني.

وكيفما كان الأمر، فعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراره رقم ٢٤٢، الذي نص البند الأول منه على انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ٦٧، واحترام سيادة دول المنطقة على أراضيها، مع ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية، وحل مشكلة اللاجئين، علاوة على إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وإقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط([٨٨])، إلا أن الكيان الصهيوني كعادته لم يلتزم بذلك القرار، ولعل عدم التزامه مرتبط بخلفية فكرية، فإذا ما أخذنا بالحسبان مسألة الانسحاب من الأراضي التي احتلها، فإننا نجد نصاً كتبه أحد كبار منظري الفكر الصهيوني "أوسيشكين" عام ١٩٠٤م يقول فيه :"من المهم بالدرجة الأولى ان تكون جميع أراضي فلسطين أو معظمها لشعب إسرائيل. بدون حق الملكية لا تكون فلسطين يهودية أبداً، وحسب الأساليب المتبعة في العالم، هناك ثلاث طرق:

أولاً: بالقوة بواسطة الاحتلال العسكري.

ثانياً: بالقسر، أي بمصادرة الأراضي عن طريق الحكومة.

ثالثاً: بشراء الأراضي من أصحابها([٨٩]). ولا يستبعد أن يكون ذلك النص مبنياً هو الآخر على خلفية دينية تلمودية.

وقد شكّل القرار ٢٤٢ في ما بعد مرجعية قانونية لكل المفاوضات والمساعي الدولية، لإيجاد حل للصراع العربي الصهيوني، فكانت حرب ١٩٧٣م بمثابة الثأر لهزيمة ٦٧م، ومحاولة استعادة الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني، وقبل أن نتطرق إلى حرب ١٩٧٣م، يجدر بنا أن نلقي بعض الضوء على موقف الأنظمة العربية من هزيمة ٦٧م، والسياسة المتخذة لمحاولة

محو أو التقليل من آثارها، وصياغة رؤية مشتركة تجاه مستقبل القضية الفلسطينية، وفي هذا الصدد انعقد مؤتمر قمة عربي في الخرطوم في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧م، تفاوتت فيه استجابة بعض الدول للحضور، ففي حين اعتذر النظام السوري عن الحضور لوقوعه تحت ضغط تأثير الهزيمة، أرسل النظامان التونسي والمغربي مندوبيهما، أما الجزائر فقد أوفدت مندوبها احتجاجاً على قبول وقف إطلاق النار مع الكيان الصهيوني، وعدم مواصلة حرب العصابات ضده، كما جرى لقاء بين الملك فيصل بن عبدالعزيز وعبدالناصر في محاولة لتنقية أجواء العلاقات بينهما، نتيجة لتدخل الطرفين في الملف اليمني خلال سنوات الحرب بين الملكيين والجمهوريين في أعقاب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

تمخض عن مؤتمر الخرطوم عدد من القرارات، يمكن التركيز على أبرزها:

١. أكد المؤتمر وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي.

٢. وجوب استرداد الأراضي العربية المحتلة، بوصفها مسؤولية الدول العربية جميعاً.

٣. توحيد جهود الملوك والرؤساء، لإزالة آثار العدوان على الصعيد الدولي، انطلاقاً من مبدأ عدم الصلح مع الكيان الصهيوني، وعدم الاعتراف به، وعدم التفاوض معه، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه.

٤. سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية([٩٠]).

وبناء على قرارات مؤتمر الخرطوم، وبوجوب ترجمتها إلى واقع، خاضت مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣م، واستُعمل فيها لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني سلاح النفط العربي، الذي أحدث أثراً ملموساً في ترجيح كفة العرب في الحرب يومذاك([٩١]).

فقد اتخذت الأنظمة العربية النفطية وعلى رأسها النظام السعودي قراراً بحظر تصدير النفط إلى أمريكا والبرتغال وهولندا والعديد من دول جنوب أفريقيا، وانخفض إنتاج النفط بنسبة ١٠% إلى أن ينسحب الكيان الصهيوني من جميع الأراضي العربية التي احتلها في ٦٧م، وخسرت أمريكا حينذاك نسبة من إمدادات النفط أكبر مما خسرت بقية دول العالم، فدفعها ذلك إلى أن تضغط على الكيان الصهيوني لتحسين علاقته بالعالم العربي([٩٢]).

كان من أبرز نتائج حرب ١٩٧٣م: استرداد مصر سيادتها على شبه جزيرة سيناء، وقناة السويس، واستعادة سوريا جزء من مرتفعات الجولان، بما فيها مدينة القنيطرة. وفي ٢٢ أكتوبر ٧٣م، أي بعد ستة عشر يوماً من بدء العمليات الحربية أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ بوقف اطلاق النار على كافة الجبهات، وتنفيذ القرار ٢٤٢ السالف ذكره، فتوقف اطلاق النار، وبقيت الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧م تحت الاحتلال الصهيوني([٩٣]).

مهّدت الحرب الطريق في الأعوام الخمسة التالية لاتفاقات "كامب ديفيد" ١٩٧٨م بين مصر والكيان الصهيوني برعاية أمريكية، تأخذ بعين الاعتبار الأمن القومي الأمريكي، وحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي وفق رأي الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، وذلك على إثر زيارة الرئيس المصري "أنور السادات" للقدس في نوفمبر ٧٧م، بعد أن أبلغ أعضاء مجلس الشعب المصري في جلسة استثنائية عن استعداده زيارة الكيان الصهيوني، بحثاً عن السلام، الأمر الذي قوبل برفض واستنكار من مختلف نخب وقطاعات الشعب المصري، بل ومن قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الذي استدعاه السادات بصورة خاصة لحضور جلسة مجلس الشعب لسماع كلمته، فعلق بقوله: " إن الرجل ألبسني العمامة وأنا جالس أمامه"، وخرج من مجلس الشعب إلى المطار مباشرة([٩٤]).

كانت تلك الاتفاقية بمثابة طعنة في خاصرة القضية العربية الفلسطينية، الأمر الذي نتج عنه انكفاء مصر على الداخل المصري، وعزلتها عن محيطها العربي والإسلامي([٩٥])، وغُربتها عن القضية الفلسطينية.

وقد ترددت أصداء ذلك الاتفاق في الداخل المصري وخارجه، فعلى المستوى الداخلي صاغ مجموعة من ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢م مذكرة إلى السادات، تضمنت تذكيره بأقواله وتعهداته قبل التوقيع على اتفاق كامب ديفيد، يمكن أن نشير إلى أهمها:

١. عدم التفريط في أي شبر من الأرض العربية التي احتُلت في يونيو ٦٧م، ووجوب الانسحاب (الإسرائيلي) من جميع أراضي القدس، والضفة الغربية، وغزة والجولان وسيناء.

٢. وجوب حل القضية الفلسطينية على أساس الحقوق الشرعية للعرب الفلسطينيين، ومنها حقوقهم في تقرير مصيرهم.

٣. أنه لا يمكن توقيع اتفاق سلام منفرد مع الكيان الصهيوني، لما يجره من ويلات على الأمة العربية.

٤. أن الأساس الأول لمواجهة عدونا، واستعادة حقوقنا الآن وفي المستقبل كله، هو وحدة الصف العربي. واختتم الضباط مذكرتهم بالقول" لقد أصابتنا اتفاقات كامب ديفيد بمفاجأة شديدة، لأنها تتناقض مع كل ما سبق([٩٦]).

وكان موقف الضباط تعبيراً عن الموقف الغالب على الرأي العام المصري، بمختلف فئاته وتوجهاته، باستثناء البعض من الساسة والمثقفين والإعلاميين، وجلهم من المقربين للسادات، الذين رأوا في كامب ديفيد خطوة سياسية شجاعة على طريق التسوية الشاملة للقضية العربية الفلسطينية، في ضوء قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٤٢، استناداً إلى البند الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ينص على "أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن

وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها"([٩٧])، بل ذهب نفر منهم إلى القول بأن خطوات السادات نحو السلام مع الكيان الصهيوني، هي امتداد لسياسة عبدالناصر الخفية وغير المعلنة، ويستدل على ذلك بمبادرة ٤ فبراير ١٩٧١م التي أعلنها السادات بعد وفاة عبدالناصر بثلاثة أشهر، والتي كانت اتصالاً لمبادرة وزير الخارجية الأمريكي "وليام روجرز" في ٥ يونيو ١٩٧٠م، التي نصت على وقف إطلاق النار بين مصر والكيان الصهيوني لمدة تسعين يوماً، وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار ٢٤٢، وهي المبادرة التي قبلها عبدالناصر، تحقيقاً لتسوية سلمية مع الكيان الصهيوني([٩٨])، وهذا القول في الواقع يحتمل معنيين، ففي حين أنه يبرر سياسة السادات، فهو ينال من الصورة النمطية المرسومة لعبد الناصر في الذاكرة الجمعية العربية، كشخصية كاريزمية، مهمومة بالشأن العربي عامة وبالقضية الفلسطينية على نحو خاص. وبطبيعة الحال، لسنا هنا بصدد المرافعة الدفاعية عن عبدالناصر، ولا نمتلك أدوات وحيثيات القيام بذلك، وفي مقدمتها الوثائق، لكن من الواضح منطقياً ومن خلال تتبع شطر واسع من مسيرة حياة الرجل النضالية الثورية والقومية – بمعزل عن بعض جوانب شخصيته أو سياساته الأخرى التي قد لا تكون محل تأييد من قبل بعض الأوساط السياسية في مصر أو خارجها – أن هذا القول لا يخرج عن سياق التبرير لسياسة السادات، والدفاع عنه في وجه الهجوم الكبير الذي تلقاه من مختلف الأنظمة والهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية المصرية والعربية.

أما على المستوى الخارجي، فقد أدانت جميع الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي اتفاقية كامب ديفيد، انطلاقاً من أنها تجاهلت الأسس الثلاثة التي قامت عليها القضية الفلسطينية، وهي انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية التي احتلتها في ٦٧م، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس([٩٩]).

وأصدرت الجامعة العربية قراراً قضى بتعليق عضوية مصر في الجامعة من عام ١٩٧٩ – ١٩٨٩م. وبادرت سوريا بالإعلان عن أن زيارة السادات للقدس تمثل خرقاً واضحاً وصريحاً لجميع الالتزامات والقرارات التي ارتبطت بها مصر، وأنها تلحق أفدح الأضرار بالقضية العربية الفلسطينية([١٠٠]).

كما عقدت الجبهة القومية للصمود والتحدي المكونة من العراق وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مؤتمرها الثالث في دمشق، وأصدرت بياناً (شديد اللهجة) نص على: "أن نتائج كامب ديفيد تمثل استمراراً للتآمر على الشعب الفلسطيني. وأن السادات خرق اتفاقات القمة العربية والدفاع المشترك، وأضاع الانتصارات الفلسطينية في المجالات الدولية، وتخلى عن مفهوم السلام العادل، وهو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. واعتبر البيان أن

الاتفاقات التي وقعت جزءاً من عملية بث النفوذ الصهيوني الاستعماري داخل الأراضي العربية، وأن مصر قد خرجت من الصف العربي ومن المعركة العربية، وخرجت كذلك عن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي، ومؤتمر دول عدم الانحياز، وانتهكت قرارات الأمم المتحدة في ما يتعلق بتحرير الأرض"(١٠١).

في واقع الأمر، لم تكن مفاوضات السلام الساداتية الصهيونية سهلة ميسرة، بل تخللتها تعقيدات ومناورات، ولا سيما من الجانب الصهيوني، ففي اجتماع السادات برئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيجن، "طلب السادات أن يعلن [بيجن] الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. فرد بيجن بأن هذا معناه إقامة دولة مستقلة فلسطينية، وهذا تعبير مغلف لتحطيم إسرائيل، وإزالة إسرائيل هو هدف معلن من منظمة التحرير في ميثاق المنظمة. وكرر بيجن تفسيره لقرار ٢٤٢ بأنه لا يعني الانسحاب الكامل"(١٠٢).

وقد هاجم بيجن مبادرة السادات، للتقليل من تأثيرها على الرأي العام العالمي، بل وعلى الرأي العام داخل الكيان الصهيوني(١٠٣)، وتعامل معها بأسلوب استعلائي في بادئ الأمر، وذلك ما كشف عنه لقاء صحفي أجراه الصحفي "موسى صبري" عضو الوفد المرافق للسادات، في زيارته للقدس عام ١٩٧٧م مع مناحيم بيجن في مكتبه، فقد سأله الصحفي: "ماذا ستقدم للسلام بعد كل ما قدمته مصر، سوف نعترف بإسرائيل، سوف نعترف بحقها في التعايش في سلام مع جيرانها العرب. أبدينا استعدادنا لتطبيع العلاقات، فماذا فعلت أنت؟.

فأجاب بيجن: "يا صديقي نحن لم نطلب منكم الاعتراف بإسرائيل، لسنا في حاجة إلى هذا الاعتراف، إسرائيل حقيقة دولية"(١٠٤).

لكنه في خطابه السياسي العام ولدواعٍ المصالح الاستراتيجية، وتخفيفاً لحدة خطابه السياسي مع الجانب المصري، وصف اتفاقية كامب ديفيد في الكنيست بعد ذلك بقوله: "هذا الحدث هو أحد الأحداث العظيمة في جيلنا، فبعد ثلاثين عاماً، وبعد خمس حروب وبعد سفك الدماء والترمُل والتيتُم وصلنا للخطة التي يمكننا فيها التوقيع على معاهدة سلام مع شعب عربي يصل تعداده لأكثر من أربعين مليون نسمة"(١٠٥).

ومن دواعي الموضوعية العلمية القول إن السادات الذي استعد لحرب أكتوبر ٧٣م برغم كل المحاذير، وخاضها في ظل أصعب الظروف، التي كانت تمر بها مصر داخلياً وعلى المستوى الخارجي، قد أخفق في اتخاذ قرار تسوية الصراع العربي الصهيوني منفرداً، وكذا تطبيع العلاقة بين مصر والكيان الصهيوني، وكان يرى في زيارته للقدس خطوة مهمة ستعجل بتحريك الحكومة الصهيونية نحو السلام الشامل(١٠٦)، وأن الإدارة الأمريكية ستضغط على الكيان الصهيوني لاتخاذ خطوة جريئة مماثلة، من منظور أن في يديها ٩٩% من أوراق اللعبة في المنطقة(١٠٧)،

واعتبار حرب ٧٣م آخر الحروب، والبدء بمرحلة جديدة من التعايش بين الشعوب، والانفتاح على العالم، والتفرغ للبناء الداخلي الوطني. غير أن ظنون السادات خابت حينذاك، فإذا كان قد حقق على المستوى الداخلي فوائد عديدة، انعكست في مجالات التكنولوجيا الزراعية، وتطوير السياحة، وتنمية الطاقات، والتنسيق الأمني والاستراتيجي وغيرها وفق مؤيديه، فإنها لم تحقق أهداف استعادة الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧م باستثناء سيناء، ولم تقم دولة فلسطينية على حدود تلك الأراضي المحتلة، كما ذكر في خطاب تبرير زيارته للقدس الذي ألقاه في مجلس الشعب المصري في ٢١ نوفمبر ١٩٧٧م([١٠٨]).

ومن دون شك أن توقيع اتفاق كامب ديفيد كان الهدف الذي انتظر الغرب تحقيقه، وقبله الكيان الصهيوني، كتتويج لجهودهم السياسية في إفشال مشروع التضامن العربي، الذي تبناه عبدالناصر، في سبيل نصرة الشعب الفلسطيني، وذلك ما كان يدركه يقيناً السادات حين كان نائباً للرئيس عبدالناصر، ولما سنحت له الفرصة بعد توليه السلطة انقلب على المشروع القومي العربي، ومد يده إلى الكيان الصهيوني، فشكلت اتفاقية كامب ديفيد في رأي بعض المراقبين معلماً بارزاً في مسار الصراع العربي الصهيوني، ومحطة مهمة على طريق إنجاز المشروع الصهيوني، تعادل في أهميتها المحطات الكبرى: مؤتمر بازل، وعد بلفور، وقيام دولة الكيان الصهيوني([١٠٩]).

وهكذا، فقد ظلت المؤامرات الغربية تحاك ضد القضية الفلسطينية، وفي صلب تلك المؤامرات استمرار الهجرات اليهودية الأوروبية، وتوفير كل السبل الكفيلة بإتمامها، ولم تستطع الأمم المتحدة الحد منها، بسبب الفيتو الأمريكي المنحاز دوماً إلى الكيان الصهيوني، كما لم تتمكن الجامعة العربية في قراراتها رقم ٩٥، ١٢٦، ١٤٢، قبيل قيام دولة الكيان الصهيوني، وفي الأعوام اللاحقة من إيقافها، أو وضع حلول لمعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، وأقصى ما كانت تقوم به هو إبلاغ احتجاجها للحكومات الأمريكية المتعاقبة، على تدخلها المستمر في مسألة الهجرات اليهودية دون ضوابط وقيود([١١٠])، برغم علم الجامعة العربية بأن الحكومات الأمريكية لو أرادت أن تمارس ضغوطاً حقيقية على الكيان الصهيوني، لإيقاف عمليات الهجرة لاستجاب لضغوطها، كما صرح بذلك "موشي ديان" وزير الخارجية الصهيوني لبعض وكالات الأنباء الغربية([١١١]).

ومن أبرز الدلائل الإضافية على الانحياز الغربي المطلق للكيان الصهيوني، الاحتفاء بمخطط برنارد لويس، واعتماده مشروعاً لإعادة تقسيم الدول العربية والإسلامية، بما يتفق ومصالح الغرب مع الكيان الصهيوني. فمن هو برنارد لويس، وعلى ماذا ينص مشروعه؟.

– المبحث الخامس: من مشروع برنارد لويس ١٩٨٣ إلى اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م.

يُنسب المشروع إلى المؤرخ والمستشرق البريطاني الأصل، الأمريكي الجنسية "برنارد لويس". هدف المشروع إلى تقسيم العالم العربى والإسلامي لصالح دولة الكيان الصهيوني، اتصالاً لمشروع كامبل بنرمان ١٩٠٧م، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تقسيم مصر إلى أربع دويلات :

١ – دويلة سيناء وشرق الدلتا تحت النفوذ اليهودي، ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات.

٢– الدويلة المسيحية وعاصمتها الإسكندرية، تمتد من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط وتتسع غربًا لتضم الفيوم وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وقد اتسعت لتضم أيضًا جزءًا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى منطقة مرسى مطروح.

٣ – دويلة النوبة المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية. وعاصمتها أسوان، تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.

٤ – دويلة مصر الإسلامية وعاصمتها القاهرة، وتضم الجزء المتبقي من مصر، وتكون أيضًا تحت النفوذ الإسرائيلي، بحيث تدخل في نطاق إسرائيل الكبرى التي يطمع اليهود في إنشائها.

ثانياً: تقسم السودان إلى أربع دويلات:

١ – دويلة النوبة، المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان.

٢ – دويلة الشمال السوداني الإسلامي .

٣ – دويلة الجنوب السوداني المسيحي.

٤ – دويلة دارفور، ينبغي فصلها عن السودان بعد فصل الجنوب ، لكونها غنية باليورانيوم والذهب والبترول.

ثالثاً: تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب، وذلك بهدف إقامة:

١ – دويلة البربر، تكون على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.

٢ – دويلة البوليساريو.

٣ – دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا([١١٢]).

صاغ برنارد لويس للمحافظين الجدد في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" استراتيجيتهم، وشارك في وضع خطة الغزو الأمريكي المستقبلي للعراق، والذي تم في عام ٢٠٠٣م، فقد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" – نقلاً عن بعض المصادر – أن لويس كان مع الرئيس بوش الابن ونائبه "تشيني"، بُعيد حادثة ارتطام الطائرة بالمركز الاقتصادي العالمي في نيويورك

١١ ديسمبر ٢٠٠١م. وخلال اجتماعات لويس مع المحافظين ابتدع لويس مبررات الغزو وأهدافه، التي ضمّنها مقالاته بعنوان: "صراع الحضارات" و "الإرهاب الإسلامي". وفي مقابلة أجرتها وكالة الإعلام الأمريكية مع لويس في ٢٠ مايو ٢٠٠٥م كشف عن خطته التي ظلت طي الكتمان منذ الثمانينيات، وقال بالحرف الواحد:

"إن العرب والمسلمين قوم فاسدون، مفسدون، فوضويون، لا يمكن تحضيرهم وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية، تدمر الحضارات وتقوّض المجتمعات. ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية، وتطبيقاتها الاجتماعية. وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة، لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان".

وأضاف "إن من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، دونما مراعاة خواطرهم، أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية"([١١٣]).

مشدداً على وجوب "تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها"([١١٤]).

يلاحظ هنا أن موقف لويس من العرب والمسلمين يعكس مفردات خطابه الاستشراقي، المكرس لخدمة الاستعمار الغربي، بصفته واحداً من أبرز عملاء أجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية والصهيونية، ولديه نحو عشرين كتابا عن الشرق الأوسط، منها: "الصدام بين الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط"، " أزمة الإسلام – حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس"، " العرب في التاريخ"، ولم يكن وحده من تبنى هذه الخطاب العنصري تجاه العرب والمسلمين، بل كان إلى جانبه مستشرقون كثُر، منهم على سبيل المثال " أرنست رينان" ، " نولدكه "، " فلهاوزن"([١١٥]). وبرغم حدة هذا الخطاب فإن من الواضح أن لويس قد انطلق من فهم للعقلية العربية والإسلامية، وقراءة واعية للتاريخ العربي والإسلامي، شأن كل المستشرقين وبالأخص من ذوي التوجهات الاستعمارية.

وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" بدأ لويس وضع مشروعه الخاص بتفكيك ما سمي الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية كلاً على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال

الأفريقي، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية. وقد أرفق بمشروعه مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس "جيمي كارتر" الخاص بتسعير حرب خليجية ثانية، تستطيع الولايات المتحدة من خلالها تصحيح حدود سايكس بيكو، بحيث يكون هذا التصحيح متسقا مع المصالح الصهيوأمريكية([١١٦]).

وفي عام ١٩٨٣ وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع برنارد لويس. وبذلك تم تقنين هذا المشروع، وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة([١١٧]).

وعلى الرغم من حرص أمريكا والغرب الأوروبي على عدم إظهار هذا المشروع إلى العلن، لما سيترتب عليه من نتائج تقوض مشروعاتها الاستعمارية في البلاد العربية، فإن الانحياز الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني، وعدم جديته في صياغة حل عادل للقضية الفلسطينية، ناهيك عن "فيتو" اعتراضه الدائم على أي مشروع قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة، يخفف على الأقل من حدة النزاع العربي الصهيوني، وبين الممارسات ضد المدنيين، كل ذلك وغيره قد وضعه والكيان الصهيوني في كفة واحدة، ولم يكن ثمة فروق بيّنة بين السياسات الأمريكية وسياسات الكيان الصهيوني في الفعل الفلسطيني المقاوم، فإذا كان الكيان الصهيوني يمارس سياسات القتل والبطش والتنكيل والتهجير ومصادرة الأراضي وتهويد الأماكن المقدسة وغيرها من الممارسات ضد الشعب الفلسطيني، فإن النظام الأمريكي يوفر له الغطاء السياسي والإعلامي مصحوباً بالدعم المادي والعسكري، وغدت هذه السياسة مسلمة من المسلمات في العقل الفلسطيني النخبوي والشعبي، بل وفي العقل العربي والإسلامي بعامة، الأمر الذي ضاعف من حدة المقاومة والمواجهة للسياسات الأمريكية الصهيونية في الداخل الفلسطيني، وتعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧م وما ترتب عليها من قرارات تتصل بجوهر القضية الفلسطينية، تجسيداً حياً لحِدة تلك المواجهات.

ودونما الاسترسال في سرد وقائع يوميات الانتفاضة، فإن السبب المباشر لاندلاعها كان بطعن شاب من غزة التاجر اليهودي"شلومو تاكال"، من يهود تل أبيب في ميدان فلسطين بمدينة غزة، عصر يوم ٦ ديسمبر ٨٧م، انتقاماً لحادثة دهس شاحنة عسكرية يهودية لباصات كانت تقل عمالاً من مخيم جباليا عائدين من أعمالهم عند نقطة تفتيش عسكرية في المدخل بين غزة وعسقلان، نتج عنها مقتل أربعة عمال وجرح سبعة آخرين، وعلى إثر واقعة الطعن تلك قامت قوة من الجيش الصهيوني بتطويق المنطقة بأسلاك شائكة، واحتجاز حوالي خمسمائة شخص،

استمر الحصار حتى السادسة من مساء يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر ٨٧م، وعلى إثر هذه الحادثة اشتعلت الأحداث في مختلف مناطق قطاع غزة وامتدت إلى الضفة الغربية(١١٨).

استمرت الانتفاضة في كل مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة مشتعلة وبوتائر متسارعة ومكثفة خلال الأربعة الأشهر الأولى من اندلاعها (٨ ديسمبر ٨٧ – ٨ أبريل ٨٨م) وفق بعض المصادر، استخدمت القوات الصهيونية مختلف وسائل العنف المفرطة لإخمادها(١١٩).

وضمن أساليبها المبتكرة في قمع المتظاهرين استخدمت قوات الاحتلال الصهيوني أجهزة تصوير وأجهزة تلقي سائلاً أحمر على ملابس المتظاهرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، للتعرف عليهم ومن ثم اعتقالهم(١٢٠).

وذكر "سليم الزعنون" نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني "أن عدد الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال خلال العشرة الأيام الأولى للانتفاضة تجاوز ٢٥٠٠ فلسطيني، وشدد على أن الانتفاضة ستستمر وتتصاعد، رغم أساليب القمع الوحشية التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيين، وأكد أن هذه الانتفاضة لن تكون الأخيرة، ودعا إلى تحرك شعبي عربي لمساندة جماهير الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، وكذلك قيام الهيئات الشعبية في أرجاء الوطن العربي بتبني صندوق شعبي عربي لدعم صمود الفلسطينيين في الداخل، بما يؤمّن استمرار الانتفاضة ضد الاحتلال الصهيوني. كما نددت رابطة العالم الإسلامي بشدة الأعمال التي تقوم بها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين"(١٢١).

اتسمت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر، هي:

١. أخذ أهل الضفة الغربية وقطاع غزة زمام المبادرة النضالية بعد أن كانت بيد العمل من الخارج.

٢. أن التيار الإسلامي شارك بقوة، وبرز بحجم منظم مؤثر على ساحة المواجهة.

٣. شملت الانتفاضة كافة قطاعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العمرية.

٤. اتسمت بالجرأة والتضحية والتعاون والإيثار بين كافة أفراد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع(١٢٢).

وعلى الرغم من اتساع رقعة الانتفاضة، والقمع الذي واجهته، واعتراض المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة على مشروع قرار يدين الممارسات الصهيونية، بذريعة أن القرار غير متوازن(١٢٣)، فإن قوات الاحتلال لم تستطع أن تخمد جذوتها. وإزاء ذلك التقت جهود الأطراف الدولية الداعية إلى تسوية للقضية الفلسطينية في إطار دولتين، تعترف كلتاهما بحق الأخرى في العيش على

أرض فلسطين، فكان اتفاق أوسلو نهاية للانتفاضة، واستمرار لخط النضال السياسي السلمي كما أشارت إلى ذلك قيادات في حركة فتح([١٢٤]).

وإذا كان اتفاق أوسلو قد مثّل بالفعل نهاية لانتفاضة ٨٧م – ٩٣م، فإنه لم يمنع اندلاع انتفاضات أخرى في خلال عقد التسعينات وما بعدها، وأبرزها انتفاضة عام ٢٠٠٠م. ذلك أن الاتفاق لم يحقق المطالب التي قامت عليها القضية الفلسطينية، ولم يضع حداً للانتهاكات الصهيونية داخل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجدر التنويه إلى أن معالجة قضية بحجم اتفاق أوسلو تتطلب مشروعاً علمياً مستقلاً، يضيق به هذا الحيز المحدود من بحثنا، ولذلك فإن حديثنا عن الاتفاق سيقتصر على إبراز بعض ملامحه الرئيسية.

وفي هذا الصدد، ألقى الرئيس الأمريكي "جورج بوش" كلمة أمام الكونجرس في ٦ مارس ١٩٩١م بمناسبة توقف معارك حرب الخليج الثانية([١٢٥]) في فبراير ٩١م، أعلن فيه عزمه تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)، لكي تعيش – حسب قوله – "شعوب الشرق الأوسط كلها في أمن وسلام"([١٢٦]).

وبعد مشاورات واتصالات ولقاءات مكثفة من قبل الإدارة الأمريكية بالتنسيق مع المنظمات الدولية، للتقريب بين الحكومة الصهيونية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإزالة العوائق أمام مشروع تسوية القضية الفلسطينية، تم التوقيع في واشنطن على ما سمي اتفاق المبادئ (أوسلو) في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الحكومة الصهيونية "إسحاق رابين"، نص الاتفاق على أن تقام سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية على أجزاء من أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، مع قضايا وملحقات أخرى سيجري التفاوض حولها لاحقاً.

وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يحقق الحد الأدنى من الثوابت الفلسطينية كما ذكر ياسر عرفات([١٢٧])، إلا أنه على ما يبدو كان لازماً، كأمر واقع، استجابة للظروف والمعطيات الإقليمية والدولية يومئذ. وفي الرسالة التي وجهها ياسر عرفات إلى اسحاق رابين في ٩ سبتمبر من العام نفسه (٩١م) ما يمكن أن يكشف بعض مضامين الاتفاق وملابساته، يقول عرفات في رسالته: " السيد الرئيس: إن توقيع إعلان المبادئ مؤشر على مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، ومن هذه القناعة، فإنني أؤكد على الالتزامات التالية:

– تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في أن توجد بسلام وأمان.

– تقبل منظمة التحرير قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨.

– تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بأن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، كما يدشن حقبة جديدة من التعايش السلمي الخالي من العنف، وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار.

وبناءً عليه، فإن المنظمة تنبذ اللجوء إلى الإرهاب، وأعمال العنف الأخرى، وسوف تتحمل مسؤوليتها إزاء جميع عناصر وأفراد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل ضمان امتثالهم، ولمنع المخالفات والمخالفين للنظام. وبالنظر إلى آفاق هذه المرحلة الجديدة، وتوقيع إعلان المبادئ، واستناداً إلى الموافقة الفلسطينية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ فإن المنظمة تؤكد أن تلك المواد الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني والتي ترفض حق إسرائيل في أن توجد، وكذلك بنود الميثاق التي لا تنسجم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، تصبح الآن غير عاملة، وليست سارية المفعول. وتبعاً لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستقوم بعرض الأمر على المجلس الوطني الفلسطيني، من أجل الحصول على الموافقة الرسمية على التغييرات الضرورية في الميثاق الوطني والمتصلة بذلك"([١٢٨]).

من خلال الوقوف على مضامين الرسالة، يتبين أنها أقرب إلى برنامج سياسي، يحدد طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، ويَفترض إقامة علاقة بين كيانين أقرب إلى الندية. والأمر الأكثر إثارة للانتباه، هو اعتراف ياسر عرفات بدولة الكيان الصهيوني، وبحقها في العيش بسلام مع دولة فلسطينية مجاورة على رقعة أرض واحدة، الأمر الذي يعد تنازلاً عن عقود من النضالات السياسية والعسكرية في سبيل حل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً شاملاً، يتأسس على الثوابت الوطنية الثلاثة التي سبقت الإشارات إليها، وهي: تحرير الأراضي التي احتلها الكيان الصهيوني عام ٦٧م في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس كما ذهب إلى ذلك اتجاه في منظمة التحرير، وبإجماع فصائل حركة المقاومة الإسلامية. أي أنه تنازل من منظمة التحرير الفلسطينية عن جوهر القضية الوطنية، وقبول التسوية فيها، إلى الحد الذي جزأها واختزلها في سلطة فلسطينية محدودة المساحة ومسلوبة الإرادة والسيادة والقرار ([١٢٩]).

كما أن الرسالة تؤكد من ناحية أخرى على بقاء الباب مفتوحاً أمام منظمة التحرير لاستمرار نضالها السياسي، ونبذ العنف وما وصفه عرفات بالإرهاب، وهو مصطلح يشير إلى العمليات المسلحة التي تنتهجها فصائل في منظمة التحرير، وفي حركة المقاومة الإسلامية على وجه الخصوص، والتي تعارض الخط السياسي التفاوضي، الذي تنتهجه قيادات في منظمة التحرير الفلسطينية، وترى فيه طريقاً غير ذي جدوى لحل الصراع العربي الصهيوني، والوصول إلى تسوية حقيقية للقضية الفلسطينية.

وفي سبيل السلطة التي ستنبثق من رحم اتفاق أوسلو بعد عام من التوقيع عليه، أي عام ١٩٩٤م، فإن عرفات يبدي استعداده بثقة لإجراء تغييرات تتسم بالجوهرية في بعض مواد ميثاق المنظمة، التي تشكل ثوابت أساسية توازي الثوابت الثلاثة المذكورة للقضية الفلسطينية، وقد نقل

عن المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد في هذا الصدد القول: "إن عرفات ورّط شعبه بمصيدة لا مخرج منها"([١٣٠])، أي مصيدة اتفاق أوسلو ٩٣م.

- الخـاتمة.

وهكذا نصل في ختام بحثنا إلى النتائج الرئيسة التالية:

١ - تقوم القضية الفلسطينية على ثوابت رئيسة ثلاثة، هي:

١. تحرير كافة الأراضي الفلسطينية. ٢. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ٣. حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

٢ - تبين أن مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٥ - ١٩٠٧م كان دعماً لمقررات المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧م) في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ليكون حاجزاً يحول دون توحيد مشرق العالم العربي ومغربه، ومنعاً لأي نهوض عربي يضر بالمصالح الغربية في هذا الموقع الاستراتيجي من العالم.

٣ - شدة تمسك الفلسطينيين بحقوقهم المشروعة، ورفض تقارير وتوصيات اللجان التي كانت تشكلها الحكومة البريطانية، لمحاولة تهدئة غضب الشارع الفلسطيني، وتلبية ما أمكن من مطالبه، مثل لجنة كنج كرين ١٩٢٢م، ولجنة شو ١٩٣٠م، ولجنة بيل ١٩٣٩م وغيرها من اللجان.

٤ - التأكيد على أن الانحياز الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني يأتي ضمن الاستراتيجية التي تنص على أن أمن الكيان الصهيوني هو جزء لا يتجزء من الأمن القومي الأمريكي، وأن الكيان الصهيوني بمثابة الحارس الأمين للمصالح الأمريكية والغربية عامة في المنطقة.

٥ - التأكيد على أن اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨/ ٧٩م قد عزلت مصر عن محيطها القومي العربي والإسلامي وأضرت بالقضية الفلسطينية، وأفاد منها الكيان الصهيوني في تعزيز نفوذه وترسيخ مكاسبه السياسية على حساب القضية العربية الفلسطينية.

٦ - تبين أن مشروع برنارد لويس ١٩٨٣م لإعادة تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى دويلات عشائرية طائفية مذهبية عرقية خدمةً لمصالح الكيان الصهيوني والاستعمار الغربي، كان اتصالاً لمشروع كامبل بنرمان ١٩٠٧م وامتداد له، مع شموله واتساع رقعته.

٧ - اتضح أن اتفاق أوسلو ١٩٩٣م كان أقرب إلى التنازل عن الثوابت الرئيسة للقضية الفلسطينية، إلى الحد الذي جزّأ القضية واختزلها في سلطة فلسطينية ذاتية، محدودة المساحة ومسلوبة القرار والسيادة.

٨ – أثبتت وتثبت وقائع العمليات التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد السياسات الصهيونية تمسكها بمطالبها الشرعية العادلة ورفض تجزئتها أو المساومة عليها، مما يمكن أن يخدم مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية.

٩– التأكيد على حقيقة أن حل القضية الفلسطينية وفق ثوابتها الثلاثة المشار إليها كمرجعيات أساسية هو مفتاح السلام والاستقرار والنهوض في الداخل الفلسطيني وفي المنطقة العربية بعامة، ومن شأن ذلك الحل أن يفضي إلى تحسن وتطور العلاقات العربية الغربية، بما يحقق مصالح الجميع الاستراتيجية.

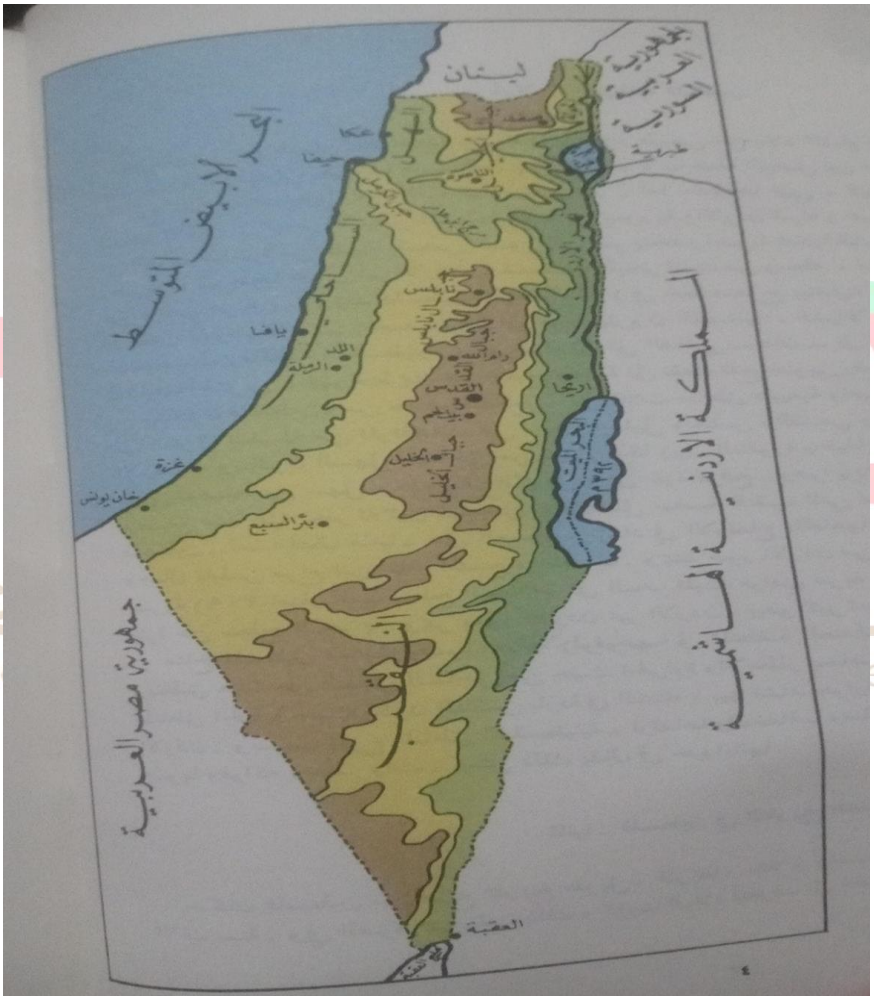

الهوامش

[١] تعد فلسطين التي سكنت فيها العديد من الشعوب القديمة كاليبوسيون والأموريون والعيلاميون، وفي مقدمتهم جميعاً الكنعانيون في منتصف الألف الثالث ق.م جزءً من الهلال الخصيب. وهي الأرض الواقعة غربي آسيا، وتربط بين قارتي آسيا وأفريقيا، كما أنها نقطة التلقاء جناحي العالم الإسلامي (مشرقه ومغربه). وتبلغ مساحتها في الفترة المعاصرة ٢٧.٢٤ كيلو متر مربع (العلوجي، عبدالحميد: المد الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة، بغداد المؤسسة العامة للطباعة والنشر، ١٩٧٠م، ص٥)، ويذكر بعض الدارسين أن اسم فلسطين الذي يعني الأرض المنخفضة جاء من تسمية شعب وفد إليها من جزيرة كريت في البحر المتوسط، وسكن الساحل الجنوبي الغربي فيها، وهي البقعة المحصورة بين غزة ويافا(الجلبي، حسن: قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م، ص٦).

[٢] أسود، عبدالرزاق: الموسوعة الفلسطينية، ج١، الدار العربية للموسوعات، ط١، ١٩٧٨م، ص ١٠٩ – ١١٠. وانظر جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج١، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط٢، ١٩٨١م، ص١٥٥.

[٣] أسود: الموسوعة الفلسطينية، ج١، ص١١٤.

[٤] كورنييف، ليف: جوهر الصهيونية الطبقي، ترجمة: حسيب خياط، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص٥٦.

[٥] النتشة، رفيق شاكر: السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين، عمّان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤م، ص١٠ – ١١، ١٥٥، وانظر العلوجي: المد الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة، ص٦٧.

[٦] حسون، علي: العثمانيون والروس، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م، ص٦٧ – ١٨٤.

[٧] دائرة الثقافة – منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين مائتان وثلاثون وثيقة مختارة ١٨٣٩ – ١٩٨٧م، ط١٩٨٧م، ص٤١.

[٨] الجلبي: قضية فلسطين، ص٣.

[٩] الكتاب المقدس، القاهرة، دار الكتاب المقدس، ١٩٧٠م، وانظر دوماك، جاك: التحدي الصهيوني أضواء على إسرائيل، ترجمة: نزيه الحكيم، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٨م، ص٩.

[١٠] صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م، القاهرة، مركز الإعلام العربي، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٢ – ٢٤. وانظر جارودي، روجيه: محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م، ص١٤٠.

- تنويه مهم:

عمدت إلى استعمال مصطلح الدولة الصهيونية أو الكيان الصهيوني في كل فقرات البحث، وذلك لاعتبارين رئيسيين:

أولاً: أن الحركة الصهيونية هي من أسست الكيان الصهيوني في فلسطين بالتنسيق مع بريطانيا والغرب.

ثانياً: أن اليهودية ديانة وليست قومية إثنية. واليهود المحتلون لفلسطين هم يهود غربيون (اشكناز) وشرقيون (سفاراديم) ويهود عرب، ولا تربطهم صلة قربى أو نسب بإسرائيل، نبي الله يعقوب عليه السلام ولا بابنه يهوذا، وذلك ما ذكره العديد من مؤرخي ومفكري الحركة الصهيونية، في مقدمتهم: عبدالوهاب المسيري في كتبه التالية:

١. موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية. ٢.الأيديولوجية الصهيونية. ٣.موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية.

بالإضافة إلى كتاب "تاريخ الصهيونية" للمؤلف صبري جريس، وكتاب "الصهيونية بين الدين والسياسة" للمؤلف عبدالسميع الهراوي، وكتاب "الفكر الصهيوني" لمؤلفه مصطفى السعدني، وكتاب "تاريخ الصهيونية" للمؤلف صبري جريس. ومن ثم لست ملزماً بالتقيد بالرواية الرسمية حول مسمى "دولة إسرائيل". لكن يجدر الاستدراك بأنني اضطررت إلى إيراد كلمة "إسرائيل" مرتين أو ثلاث مرات تقريباً ووضعتها بين قوسين، وذلك إما للتوضيح بصفة مبدئية، أو لأن الكلمة وردت في ثنايا الفقرات المقتبسة من بعض المراجع.

[١١] وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية . alkashif.org

محمد، صالح محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، عمّان، دار الفرقان، ٢٠٠٤م، ص١٧٣ – ١٧٤.

[١٢] فرسخ، عوني: التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٨م، ص٩٠ – ٩٤.

[١٣] حماد، خيري: أبعاد المعركة مع إسرائيل والاستعمار، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، (د.ت)، ص ٢٨.

[١٤] جحمة، وفاء رفعت وآخرون: الطريق إلى القدس «القضية الفلسطينية»، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط٢، ٢٠٠١م، ص١٩٧ – ١٩٨.

[١٥] الجمل، شوقي: تاريخ أوروبا، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٤. ص٢٣٠، ٢٣٨، ٢٥٠.

[١٦] سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، مج١، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، (د .ت)، ص٣٣ – ٦٣.

[١٧] جريس، سمير: القدس المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨١م، ص١١٨ – ١١٩.

[١٨] الكيالي، عبدالوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٧٣، ص٢٥٦ – ٢٥٧.

[١٩] الصفواني، رياض محمد: يهود اليمن في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، دمشق، دار نور حوران، ط١، ٢٠٢٢م، ص١١٨.

[٢٠] جريس: القدس، ص٣٧.

[٢١] الصفواني: يهود اليمن، ص١٢٤ – ١٢٥.

[٢٢] الصفواني: يهود اليمن، ص٤.

[٢٣] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص١٠٣ – ١٠٤.

[٢٤] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٠٤ – ١٠٦.

[٢٥] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص١٢٠.

[٢٦] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص١١٩ – ١٢٠.

[٢٧] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص١٧٢.

[٢٨] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٣٢ – ٢٤٠.

[٢٩] توما، إميل: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، عمان، دار ابن رشد، ط١، ١٩٧٨م، ص٢٤ – ٢٦.

[٣٠] فرسون، سميح: فلسطين والفلسطينيون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٢٢– ١٢٣.

[٣١] فرسون: التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني، ص١٢.

[٣٢] توما: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص٢٨.

[٣٣] الخياط، محمد أحمد: نشأة دولة إسرائيل الثانية، مراجعة: أمة السلام جحاف، صنعاء، ٢٠٠٥م، ص٢١١ – ٢١٢.

[٣٤] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٠٢ – ٢٠٧.

[٣٥] توما: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص١١٦ – ١١٨.

[٣٦] توما: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص١١٦ – ١٢٢.

[٣٧] السنباني، بدور: موقف اليمن القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠١٤م، ص٢٢.

[٣٨] السيد، عبدالعزيز، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر ١٩٨٩م، ص٤٢٠.

[٣٩] الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص٢٠٢.

[٤٠] توما: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص ١٦١ – ١٦٢.

[٤١] توما: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص١٦٢ –١٦٤.

[٤٢] المسيري، عبدالوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٧٤م، ص١٣٩.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

[٤٣] توما: ستون عاماً على الحركة العربية القومية الفلسطينية، ص١٨٣.

[٤٤] الطوباسي، إسماعيل الخطيب: كفاح الشعب الفلسطيني، عمّان، ١٩٧٩م، ص١١٢.

[٤٥] جريس: القدس، ص٣٦.

[٤٦] جريس: القدس، ص٣٦.

[٤٧] جريس: القدس، ص٣٩.

[٤٨] صحيفة فتاة الجزيرة، عدن، العدد ٣٩٩، ١٤ ديسمبر، ١٩٧٤م، ص٧.

[49] F.o,371/68312

Report of the commessionEnquiry In to Disturbances In Aden, December 1974, p30

[٥٠] توما: ستون عاماً على الحركة العربية القومية الفلسطينية، ص٢٣١.

[٥١] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص٧٤.

[٥٢] شوفاني، إلياس: إسرائيل في خمسين عام – المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ج٢، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٢م، ص٤٧٢.

[٥٣] فرسون: التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني، ص١٢٧ – ١٣١.
[٥٤] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص٧٤.
[٥٥] الصفواني: يهود اليمن، ص١٤١.
[٥٦] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص١٤٨.
[٥٧] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص١١٦ – ١١٧.
[٥٨] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص١١٧ – ١٤٣.
[٥٩] جريس: القدس، ص٣٤.
[٦٠] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص١٤٦ – ١٤٧.
[٦١] الخياط: نشأة دول إسرائيل، ص٢١٣ – ٢١٧.
[٦٢] أسود: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط١، ١٩٧٨م، ص ٥٢٨ – ٥٣٧.
[٦٣] الزرو، نواف: اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب، عمّان، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط١، ٢٠٠٠م. ص ٧٦ – ٧٧.
[٦٤] الزرو: اللاجئون الفلسطينيون، ص٧٧، وانظر بريجر، بيدرو: الصراع العربي الإسرائيلي، ترجمة: إبراهيم صالح، مراجعة: أكسم فياض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٢٥.
[٦٥] أسود: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، ص٥٢٨ – ٥٣٧.
[٦٦] الزرو: الفلسطينيون، ص٣٥.
[٦٧] بريجر: الصراع العربي الإسرائيلي، ترجمة: إبراهيم صالح، مراجعة: أكسم فياض، ص٦٨.
[٦٨] كارتا، ناطوري: يهود اليمن في كتاب الإبادة الجماعية، ترجمة: بلقيس الحضراني، صنعاء، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، سبتمبر ١٩٨٤م، العدد ١٧، ص١٦٢.
[٦٩] جريس: القدس، ص٣٤.
[٧٠] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص١٠٦ – ١٠٧.
[٧١] جحمة وآخرون: الطريق إلى القدس، ص٣٢٦ – ٣٣٣.
[٧٢] كارتا: يهود اليمن، ترجمة: بلقيس الحضراني، ص١٦٤.
[٧٣] الصفواني: يهود اليمن، ص ١٤١.
[٧٤] نصار، عبدالرحمن مصطفى: الصراع الديني حول القدس ومخططات الصهيونية العالمية، عمّان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢م، ص٣١٢.
[٧٥] نصار: الصراع الديني حول القدس، ص٣١٢.
[٧٦] نصار: الصراع الديني حول القدس، ص٣١٢.
[٧٧] صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص١٥٥.
[٧٨] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص٢١٥.
[٧٩] الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني، ص٢١٧.
[٨٠] بلقزيز، عبدالإله: موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٢٤.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

[٨١] جريدة الثورة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، ٢مارس، ١٩٨٤م، العدد ٧٠٤٢.

[٨٢] أبو بصير، صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٧٠م، ص٥٢٥.

[٨٣] جريدة الجمهورية، مؤسسة الجمهورية للطباعة والنشر، تعز، ٧ ديسمبر، ١٩٨٧م، العدد ،

[٨٤] جحمة: الطريق إلى القدس، ص٤٢٢ – ٤٢٤.

[٨٥] عبدالمحسن، رباب يحيى: كامب ديفيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥م، ص٦٢ – ٦٣.

[٨٦] أبوبصير: جهاد شعب فلسطين، ص٥٤٠.

[٨٧] أبوبصير: جهاد شعب فلسطين، ص٥٤١.

[88] Http://www.aljazeera.net

[٨٩] الزرو: اللاجئون الفلسطينيون، ص٨٧.

[٩٠] جحمة: الطريق إلى القدس، ص٤٧٥ – ٤٧٦.

[٩١] عبدالمحسن: كامب ديفيد، ص١٨ – ٢٢.

[٩٢] الموسوعة الفلسطينية، مج١، ص٢٨٦.

[93] http.//www.aljazeera.net

[٩٤] عبدالمحسن: كامب ديفيد، ص٣٥.

[٩٥] نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦م، ص٣٧ – ٤٧.

[٩٦] جحمة: الطريق إلى القدس، ص٤٧٧ – ٤٧٨.

[٩٧] الطويل، محمد: لعبة الأمم، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨م، ص٥٤٠.

[٩٨] الطويل: لعبة الأمم، ص١٢٤ – ١٢٩.

[٩٩] الطويل: لعبة الأمم، ص٤٩٦ – ٤٧٩.

[١٠٠] رياض، محمود: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨١م، ص٥٣٩ – ٥٤٠.

[١٠١] الطويل: لعبة الأمم، ص٤٩٨.

[١٠٢] صبري، موسى: السادات الحقيقة والأسطورة، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط٢، ١٩٨٥م، ص٤٣٧.

[١٠٣] رياض: مذكرات محمود رياض، ص٥٤٤.

[١٠٤] صبري: السادات الحقيقة والأسطورة، ص٤٤٠.

[١٠٥] الطويل: لعبة الأمم، ص٥٣٦.

[١٠٦] رياض: مذكرات محمود رياض، ص٥٤٠.

[١٠٧] الطويل: لعبة الأمم، ص٤١٢.

[١٠٨] رياض: مذكرات محمود رياض، ص٥٤٠.

[١٠٩] شوفاني، إلياس: إسرائيل في خمسين عام – المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ج٣، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٧٣.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

[١١٠] الموسوعة الفلسطينية، مج٢، ص٦٥٢

[١١١] الطويل، لعبة الأمم، ص٢٠٢.

[١١٢] مخطط برنارد لويس في تفتيت العالم العربي والإسلامي.
https://www.ammonnews.net/mobile/article/484148

[١١٣] مخطط برنارد لويس في تفتيت العالم العربي والإسلامي.
https://www.ammonnews.net/mobile/article/484148

[١١٤] الجوهري، عادل: برنارد لويس سياف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠١٣م، نسخة .pdf

[١١٥] الصفواني، رياض: اتحاد المؤرخين العرب والدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية، جامعة البصرة، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٣٥، مارس ٢٠٢٣م، ص٥٩ – ٦٠.

[١١٦] الجوهري: برنارد لويس، ص ١١٣.

[١١٧] الجوهري: برنارد لويس، ص ١١٣.

[١١٨] حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد، الكويت، مكتبة الفلاح، ط١، ١٩٨٩م، ص٣٦ – ٣٨.

[١١٩] حمدان: الانتفاضة المباركة، ص٣٣١ – ٣٣٢.

[١٢٠] صحيفة الجمهورية، تعز، مؤسسة الجمهورية للطباعة والنشر، ٧ ديسمبر، ١٩٨٧م.

[١٢١] صحيفة الثورة، صنعاء، مؤسسة الجمهورية للطباعة والنشر، ٧ مارس، ١٩٨٤م، العدد ٧٠٤٦.

[١٢٢] صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٣٢٢ – ٣٢٣.

[١٢٣] الجمهورية، ٧ ديسمبر، ١٩٨٧م.

[١٢٤] صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٣٢١.

[١٢٥] كانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨م.

[١٢٦] عبدالمحسن: كامب ديفيد، ص٩٥.

[١٢٧] عبدالمحسن: كامب ديفيد، ص٩٦.

[١٢٨] عبدالمحسن: كامب ديفيد، ص٩٦ – ٩٧.

[١٢٩] بلقزيز: موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ص١٢ – ١٣.

[١٣٠] صالح: القضية الفلسطينية، ص١٢٤.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

– المصادر والمراجع.

١ – أبو بصير، صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٧٠م.

٢ – أسود، عبدالرزاق: الموسوعة الفلسطينية، ج١، ٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط١، ١٩٧٨م.

٣ – بريجر، بيدرو: الصراع العربي الإسرائيلي، ترجمة: إبراهيم صالح، مراجعة: أكسم فياض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٤ – بلقزيز، عبدالإله: موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان: منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، بيروت، ١٩٨٤م.

٥ – توما، إميل: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، عمّان، دار ابن رشد، ط١، ١٩٧٨م.

٦ – جارودي، روجيه: محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م.

٧ – جحمة، وفاء رفعت وآخرون: الطريق إلى القدس«القضية الفلسطينية»، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط٢، ٢٠٠١م.

٨ – جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط٢، ١٩٨١م

٩ – جريس، سمير: القدس المخططات الصهيونية، ط١، ١٩٨١م.

١٠ – الجمل، شوقي: تاريخ أوروبا، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٤م.

١١ – الجلبي، حسن: قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م.

١٢ – الجوهري، عادل: برنارد لويس سياف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠١٣م، نسخة pdf.

١٣ – حسون، علي: العثمانيون والروس، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م .

١٤ – حماد، خيري: أبعاد المعركة مع إسرائيل والاستعمار، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.ت.

١٥ – حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد، الكويت، مكتبة الفلاح، ط١، ١٩٨٩م.

١٦ – الخياط، محمد أحمد: نشأة دولة إسرائيل الثانية، مراجعة: أمة السلام. جحاف، صنعاء، ٢٠٠٥م.

١٧ – دائرة الثقافة – منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين مائتان وثلاثون وثيقة مختارة ١٨٣٩ – ١٩٨٧م، ط ١٩٨٧م.

١٨ – دوماك، جاك: التحدي الصهيوني أضواء على إسرائيل، ترجمة: نزيه الحكيم، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٨م.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

١٩ – رياض، محمود: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨١م.

٢٠ – الزرو، نواف: اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب، عمّان، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط١، ٢٠٠٠م.

٢١ – سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، مج١، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، د. ت.

٢٢ – السنباني، بدور: موقف اليمن من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠١٤م.

٢٣ – السيد، عبدالعزيز: القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر ١٩٨٩م.

٢٤ – شوفاني، إلياس: إسرائيل في خمسين عام – المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ج٢، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٥ – صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م، القاهرة، مركز الإعلام العربي، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٦ – صبري، موسى: السادات الحقيقة والأسطورة، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٧ – الصفواني، رياض محمد: يهود اليمن في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، دمشق، دار نور حوران، ط١، ٢٠٢٢م.

٢٨ – الصفواني، رياض محمد: اتحاد المؤرخين العرب والدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية، جامعة البصرة، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٣٥، مارس ٢٠٢٣م.

٢٩ – الطويل، محمد: لعبة الأمم، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨م.

٣٠ – عبدالمحسن، رباب يحيى: كامب ديفيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥م.

٣١ – العلوجي، عبدالحميد: المد الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة، بغداد، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، ١٩٧٠م.

٣٢ – فرسخ، عوني: التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٣ – فرسون، سميح: فلسطين والفلسطينيون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣م.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

٣٤ – كارتا، ناطوري: يهود اليمن في كتاب الإبادة. الجماعية، ترجمة: بلقيس الحضراني، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، سبتمبر ١٩٨٤م، العدد ١٧.

٣٥ – الكتاب المقدس، القاهرة، دار الكتاب المقدس، ١٩٧٠م.

٣٦ – كورنيف، ليف: جوهر الصهيونية الطبقي، ترجمة: حسيب خياط، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣٧ – الكيالي، عبدالوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٧٣م.

٣٨ – محمد، صالح محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، عمّان، دار الفرقان، ٢٠٠٤م.

٣٩ – المسيري، عبدالوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٧٤م.

٤٠ – نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦.

٤١ – النتشسة، رفيق شاكر: السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين، عمّان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤م.

٤٢ – نصار، عبدالرحمن مصطفى: الصراع الديني حول القدس ومخططات الصهيونية العالمية، عمّان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢م.

٤٣ – جريدة الجمهورية، مؤسسة الجمهورية للطباعة والنشر، تعز، ٧ ديسمبر، ١٩٨٧م .

٤٤ – جريدة الثورة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، ٢مارس، ١٩٨٤م، العدد ٧٠٤٢

٤٥ – جريدة الثورة، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، ٧مارس، ١٩٨٤م، العدد ٧٠٤٦

46– F.o,371/68312 Report of the commession Enquiry in Disturbances in Aden, December 1974.

47– https: //www.aljazeera. net.

٤٨ – مخطط برنارد لويس في تفتيت العالم العربي والإسلامي https://www.ammonnews.net/mobile /article/484148.

٤٩– وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، alkashif.org